الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة غـردايــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان :

أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة من 1970 - 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

عباس الحاج محمد

تحت إشراف الأستاذ:

د. أويابة صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10 جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د دحو سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
د. أويابة صالح	محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د. بلخير فاطمة	محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د. نصيب أميرة	محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة غـردايــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان :

أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة من 1970 - 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

عباس الحاج محمد

تحت إشراف الأستاذ:

د. أويابة صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10 جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د دحو سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
د. أويابة صالح	محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د. بلخير فاطمة	محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د. نصيب أميرة	محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنبلغه لو لا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من ربتني وأنارت دربي بتضحياتها وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله في أنفاسها.

إلى من عمل بكدّ في سبيلي وعلمني معنى الكفاح

أبي فخري وشموخي وسندي في الحياة أطال الله في عمره.

إلى إخوتي يحي، بالحاج وإلياس، إلى أختي الغالية

إلى زوجتي رفيقة دربي

إلى أولادي ياسين، زهير وفردوس.

إلى كل من علمني حرفا أو لقنني درسا وتمنى لي الخير والنجاح

إلى جميع أصدقائي ورفقائي وزملائي في العمل والدراسة

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أعز معاني الحب والتقدير ورمز اعتراف بالجميل

الحاج محمد

شكر وعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الشكر ترجمان للنية والإخلاص فالشكر الجزيل:

إلى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور "أويابة صالح" الذي لم يبخل علي بجهده حفظه الله، ولقبوله الإشراف على هذا العمل.

وفاء وتقديرا واعترافا منيبا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمني حرفا لأولئك المخلصين الذين لم يبخلوا علينا بجهدهم في مساعدتنا في مجال البحث العلمي أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بصفة عامة وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون والسند.

الملخص باللغة العربية

يتمحور هدف الدراسة حول توضيح أثر أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الواردات في الجزائر وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات أسعار الصرف والتضخم على الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2022، من خلال استخدام برنامج Eviews.12 وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وقد توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من النتائج نستخلص أهمها وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار الصرف والواردات حيث أنها تؤثر تأثيرا إيجابيا في الواردات فإذا ارتفعت أسعار الصرف ترتفع الواردات، وتوجد علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والواردات، حيث أنها توثر تأثيرا عكسيا على الواردات أين وجدنا أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى خفض الواردات.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، معدلات التضخم، الواردات، نموذج ARDL.

Résumé :

L’objectif de cette étude vise à identifier l’impact des taux de change et les taux d’inflation sur les importations en Algérie, et cela en élaborant un modèle de mesure permettant de voir l’impact des taux de change et de l’inflation sur les importations Algériennes, durant une période qui s’étend entre 1970 jusqu’à 2022. A travers d’utilisation du logiciel Eviews.12 et en appliquant le modèle ARDL (Auto Regression Distributed Lag), basé sur la base de données de la Banque mondiale.

Nous avons abouti à travers cette étude à des résultats dont le plus important est l’existence d’une relation directe et significative entre les taux de change et les importations, car ils ont un effet positif sur les importations. Si les taux de change augmentent, les importations augmentent, ainsi que l’existence d’une relation inverse et significative entre l’inflation et les importations, car elles ont un effet négatif sur les importations. Nous constatons que des taux d’inflation plus élevés réduisent les importations.

Les mots clés : Taux de change, taux d’inflation, importations, ARDL Model

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	III
الشكر والعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات	
تمهيد	8
المبحث الأول: مدخل عام لأسعار الصرف والتضخم والواردات	9
المطلب الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف	9
المطلب الثاني: الإطار النظري للتضخم	16
المطلب الثالث: الإطار النظري للواردات	26
المطلب الرابع: أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات	29
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	37
المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية	37
المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية	40
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: قياس أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970 - 2022	
تمهيد	45
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	46
المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة	46
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	47
المطلب الثالث: اختبار السلاسل الزمنية	61
المبحث الثاني: دراسة وتحليل النتائج	66
المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة	66
المطلب الثاني: اختبار نموذج الدراسة	68
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي	73
خلاصة الفصل الثاني	75
الخاتمة	77
قائمة المراجع	83

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 – 1	أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية	39
2 – 1	أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات الوطنية	42
1 – 2	عرض متغيرات الدراسة	47
2 – 2	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970–2022	48
3 – 2	تطور أسعار الصرف الجزائرية خلال الفترة 1970–2022	51
4 – 2	تطور معدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة 1970–2022	54
5 - 2	المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	60
6 - 2	نتائج اختبار الاستقرارية	62
7 - 2	نتائج اختبار الحدود	65
8 - 2	نتائج اختبارات النموذج في الأجل الطويل	66
9 - 2	نتائج اختبارات النموذج في الأجل القصير	67
10 - 2	نتائج اختبار LM TEST	68
11 - 2	نتائج اختبار عدم تجانس التباينات	69
12 – 2	نتائج اختبار Ramsey RESET	72
13 – 2	نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ	73
14 – 2	نتائج اختبار معنوية وصلاحية النموذج	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	35
1 – 2	التمثيل البياني لتطور الواردات في الجزائر (1970– 2022)	50
2 – 2	التمثيل البياني لأسعار الصرف في الجزائر (1970– 2022)	53
3 – 2	التمثيل البياني لمعدلات التضخم في الجزائر (1970– 2022)	58
4 – 2	نموذج الإبطاءات المثلى للمتغيرات	64
5 – 2	اختبار التوزيع الطبيعي	70
6 – 2	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	71

مقدمة

مقدمة:

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم واتسعت رقعة المبادلات التجارية بينها بسبب الانفتاح الكبير الذي عرفته التجارة الدولية وهو ما يطلق عليه بالعولمة الاقتصادية التي أصبحت موضع اهتمام كل الدول، حيث كان لها الأثر الكبير على اقتصاديات دول العالم أين وضع العديد من الدول تتخبط وتواجه عديد المشاكل من بينها مشكلة صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية باعتبار العملة المحرك الأساسي لعمليات التبادل التجاري داخليا وخارجيا، وحظيت تغيرات أسعار الصرف باهتمام جل المفكرين الاقتصاديين في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، ومن بين المشاكل التي تعاني منها الدول جراء العولمة الاقتصادية مشكل التضخم الذي أصبح يؤرق كاهل الدول من خلال الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار الذي يفقد القوة الشرائية للعملة بمرور الوقت، حيث يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يتم قياس مستوى الأداء الاقتصادي للدول لذلك تسعى جميع الدول عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية إلى السيطرة على المستوى العام للأسعار وذلك بتصميم سياسات معينة تعمل على التخفيض من حدة معدلاتها، لما لها من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، فضلا عن تأثيرها على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى تكاليف الإنتاج للمستثمرين.

وتساهم الواردات في تلبية احتياجات الدول من السلع والخدمات الأساسية التي لا يتم إنتاجها محليا أو تنتجها بكميات لا تفي بالاحتياج الوطني، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة بتعزيز المنافسة في الأسواق المحلية من خلال انخفاض الأسعار وتحسين جودة السلع والخدمات للمستهلكين، كما تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بتوفير المعدات واللوازم المتعلقة بالإنتاج والصناعة المحلية، وجلب فرص جديدة للعمل ونقل للتكنولوجيا، وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي ومن خلال تبنيها لعدة سياسات اقتصادية من شأنها الانتقال من الاقتصاد المخطط نحو الاقتصاد الحر ورفع احتكار التجارة الخارجية بتطبيق عدة إصلاحات وتعديلات التي فرضتها ظروف العولمة الاقتصادية والتحرر المالي أين أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية وأصبح أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الخارجية من تقلبات

وتذبذب أسعار الصرف العالمية الشيء الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى الاهتمام بسياسة سعر الصرف التي أصبحت تشكل إلى جانب السياسة النقدية آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار لضبط معدلات التضخم عن طريق الوسائل والأدوات المتاحة.

وعليه سنحاول من خلال دراستنا تسليط الضوء على كل من أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات مع إجراء دراسة تحليلية وصفية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1970-2022).

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2022؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية على الواردات الجزائرية؟
- إلى أي مدى يؤثر التضخم على الواردات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة عكسية بين أسعار الصرف والواردات وعلاقة طردية بين التضخم والواردات في الأجل الطويل في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- ارتفاع سعر الصرف الإسمي يؤدي إلى نقص الطلب على الواردات في الجزائر.
- تؤدي ارتفاع معدلات التضخم المحلية إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة الأقل ثمنا.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

يمكن إيجاز أهم اختيار هذا الموضوع لاعتبارات ذاتية وهي:

- الاهتمام بالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية وربطه بالوضع الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال اختبار نموذج قياسي حديث يدرس العلاقة على المدى الطويل والمدى القصير؛
- الرغبة في التعرف والتحكم في التقنيات القياسية والإحصائية؛
- طبيعة التخصص أدى إلى الميول لدراسة المواضيع المتعلقة بأسعار الصرف والتضخم وهذا لإشباع الفضول وإثراء المعرفة الشخصية حوله؛
- تكملة دراسات سابقة حول تأثير أسعار الصرف والتضخم على الواردات الجزائرية وإثراء المكتبة بهذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية التي أدت إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

- الحرص على دراسة وفهم أسعار الصرف والتضخم في الجزائر وأثرهما على أسعار الواردات في الاقتصاد الجزائري، كون أسعار الصرف والتضخم إحدى أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على حركة النشاط الاقتصادي في الجزائر وانطلاقا من الدور الأساسي والمهم الذي يلعبه هذين المتغيرين كان من الضروري دراسة محدداتهما وكيفية تأثيرهما على المستوى العام لأسعار الواردات الجزائرية في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد حر ورفع احتكار التجارة الخارجية؛
- يعتبر الموضوع من أهم المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تقديم إطار نظري حول أسعار صرف العملة والتضخم والواردات؛
- تحديد مفهوم الواردات وأهم العوامل المؤثرة فيه؛
- تسليط الضوء والكشف على طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم على الواردات؛
- تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والتضخم وأثرها على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة المحددة؛
- محاولة إيجاد حلول وإجراءات مناسبة للحد من الانعكاسات السلبية لكل من أسعار الصرف والتضخم على الواردات الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الواردات من حيث التأثير والتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف وتقلباته المستمرة التي تجعل المستثمرين الأجانب يعزفون عن الاستثمار في الجزائر، والتضخم الذي يعتبر عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية في الجزائر.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تقتضي طبيعة البحث وخصوصياته الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة في الجانب النظري لاستيعابه ووصف متغيراته وتطوراته حيث تطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات البنك الدولي والرسومات البيانية لها، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على بعض الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال الدراسة القياسية التي قمنا فيها باستخدام تلك التقارير والإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري بالاعتماد على برنامج Eviews.12 حيث قمنا ببناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف والتضخم على الواردات وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي تمكننا من التوصل إلى نتائج من شأنها تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: طبقت وحصرت الدراسة على الاقتصاد الجزائري؛

الإطار الزماني: حددت فترة الدراسة في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2022.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا:

- قلة المراجع والمصادر الملمة بالمتغيرات الثلاثة معا المستعملة في الدراسة؛
- الإختلاف في بعض الإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة من بعض المواقع وفي بعض الدراسات، مما جعل من عملية التحليل للمعطيات والبيانات صعبة لبعض فترات الدراسة؛
- صعوبة الإلمام بالنموذج القياسي المستخدم في الدراسة نظرا لقلة المراجع حوله والدراسات التي استخدمته.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف العناصر المتعلقة بموضوعنا قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين مع مقدمة وخاتمة.

حيث تناولنا في المقدمة أهمية الموضوع مع طرح الإشكالية والفرضيات المحتملة مع الإشارة للصعوبات التي اعترضت بحثنا، أما في الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري والتطبيقي لأثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول خصصناه لمدخل عام لأسعار الصرف والتضخم والواردات بينما المبحث الثاني خصصناه للدراسات السابقة. والفصل الثاني خصصناه لقياس أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970 – 2022، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات بينما خصصنا المبحث الثاني لدراسة وتحليل النتائج، وأخيرا الخاتمة أين تناولنا فيها خلاصة للموضوع وتطرقنا فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة مع إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لأثر أسعار الصرف والتضخم

على الواردات

تمهيد:

تعتبر أسعار الصرف موضوعا هاما في الاقتصاد الدولي، حيث تلعب دورا رئيسيا في تحديد قيمة العملات الوطنية وتأثيرها على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. وتتسم هذه الأسعار بتقلبها المستمر، مما ينجر عنها تحديات كبيرة للشركات والأفراد الذين يتعاملون مع العملات الأجنبية.

وتعد أسعار الصرف آلية أساسية في اقتصاديات الدول، حيث تحدد قيمة عملة دولة ما مقابل عملات الدول الأخرى أين تلعب هذه الأسعار دورا حيويا في مختلف المجالات من التجارة الدولية إلى الاستثمار الأجنبي والسياحة وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى، وتحدد هذه الأسعار تلقائيا من خلال قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

نجد معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تعاني وتتخبط في العديد من المشاكل التي تعرقل تحقيق مستوى مقبول من النمو والرفاهية الاقتصادية، ومن بين أبرز هذه المشاكل نجد عنصر التضخم، حيث يشكل الارتفاع في المستوى العام للأسعار خطرا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي، لكن يختلف تأثيره من اقتصاد إلى آخر وذلك بحسب قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية في البلد.

لأسعار الصرف والتضخم دور كبير في تحديد مستوى الواردات في أي بلد. فالتغيرات في قيمة العملة المحلية تؤثر على تكلفة الواردات، بينما تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على الطلب على هذه الواردات.

المبحث الأول: مدخل عام لأسعار الصرف والتضخم والواردات

تشكل أسعار الصرف والتضخم والواردات منظومة اقتصادية متشابكة، حيث تؤثر كل منها على الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر وسنركز في هذه الدراسة على أثر كل من أسعار الصرف والتضخم على الواردات، ففهم هذه العلاقات ضروري لتحليل وتوقع اتجاهات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على مختلف القطاعات والمجتمعات وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لكل من أسعار الصرف، التضخم والواردات.

المطلب الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف

نشأت الحاجة إلى أسعار الصرف مع ظهور التجارة الدولية بعد الخروج الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الدول لا تعتمد على نظام الذهب، وأوقفت بذلك قابلية صرف العملة الورقية بالعملات الذهبية أو السبائك الذهبية، ومن هنا فإن سعر صرف أية عملة وطنية أصبحت تحدد بطريقة أخرى تعتمد أساسا على قوى العرض والطلب في الأسواق.

قامت التجارة الدولية وتزايدت المبادلات التجارية بين عديد الدول عن طريق عمليات التصدير والاستيراد مما استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات الأخرى وذلك من أجل تقدير وتقويم أسعار السلع والخدمات في كل دولة، هذا الثمن يسمى سعر الصرف الأجنبي.

أولا: مفهوم سعر الصرف

اختلفت المصادر في إيجاد وصياغة تعريف واحد لسعر الصرف إلا أنها تتفق في كونه الأداة التي من خلالها يتم التبادل الدولي وأداة للربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، ويمكن تعريفه من خلال بعض التعاريف التالية:

التعريف الأول:[1]

سعر صرف العملة هو عبارة عن عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

التعريف الثاني:[2]

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.

التعريف الثالث:[3]

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات النقدية من عملة دولية ما، التي تعادل وحدة واحدة من عملة أخرى، أي هو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، ولا يوجد اتفاق بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات للمقابلة بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة (أجنبية) في شكل وحدات من العملة.

من خلال التعريفات السابقة تبين أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بمعنى أن سعر الصرف هو سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 43.

[2] صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر 1990–2016**، مجلة دراسات– العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، 2018، ص: 163.

[3] سارة بوسيس، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000–2019)**، مذكرة دكتوراه تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2020-2021، ص: 3.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر العملة الأجنبية معبرا عنه بدلالة وحدات العملة المحلية، أو العكس، سعر العملة المحلية معبرا عنه بوحدات العملة الأجنبية.[1] نلاحظ أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار جانب القوة الشرائية للعملة، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي على أساس قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية معينة.

ومن حيث نظام سعر الصرف المعتمد في الدولة، نجد أن سعر الصرف الإسمي ينقسم إلى سعر صرف رسمي وهو السعر الساري على المعاملات التجارية الرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني أن نفس العملة يمكن أن يكون لها أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت وفي نفس البلد.[2]

نستنتج أن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهمال هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة، ولا يعتبر معيارا يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.[3]

2- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه ذلك السعر الذي يمنح العملة المحلية للبلد قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن مجموع الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة

---

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص: 3.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003-2004، ص: 103.

[3] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص: 9.

وهو يساهم أيضا في عملية اتخاذ القرارات، وكما أنه يقيس معدل التضخم للبلد، فكلما كان الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي صغير كلما كان معدل التضخم منخفض والعكس.[1]

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية عكس سعر الصرف الإسمي الذي أهمل هذا الجانب وهو بذلك يعتبر معيارا يستعمله الاقتصاديون في اتخاذ القرارات.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي بواسطته يتم قياس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعديد العملات الأخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي نجد أن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية حيث نجده يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة متعددة من العملات الأخرى.[2]

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد خضوعه لعملية التصحيح، وذلك بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويعتبر مؤشر يدل على تنافسية البلد إزاء الخارج، حيث يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للبلد والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.[3]

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

يعتبر نظام سعر الصرف من الأدوات الأساسية المهمة التي تقوم كافة الحكومات باستخدامها في إدارة تدابير اقتصادها بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، حيث تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة

[1] دوحة سلمى، نفس المرجع السابق، ص: 9.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[3] عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة قياسية" خلال الفترة 1990– 2015**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص: 177.

بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به، لذلك نجد العديد من الاقتصاديين أولو أهمية بالغة لضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد، ويعرف نظام الصرف على أنه مجموعة من القواعد المحددة لتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل التأثير في سعر الصرف، ومن أهم هذه الأنظمة نجد نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف المرن أو العائم ونظام سعر الصرف الوسيط.

1- نظام سعر الصرف الثابت:

في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى عملة واحدة، هذه العملة تكون متميزة بعدة مواصفات مثل القوة والاستقرار، وعلى هذا الأساس تعمل الاقتصاديات إلى تثبيت عملاتها إلى تلك العملة.[1]

كما يعرف هذا النظام أيضا على أنه ذلك النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في عملية تحديد مستوى سعر الصرف وذلك يكون عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، حيث يمكن لهذه السلطات القيام بعملية تثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا عندما تكون معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، وهذا الخيار الأخير يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة مقارنة بالخيار الأول.[2]

[1] هادف حيزية، **مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص: 33.

[2] جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص: 41.

2- نظام سعر الصرف المرن أو العائم:

في هذا النظام يتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لقوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية في السوق النقدية، وتختلف سياسات الحكومات في تعويم عملاتها تبعا لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، وحسب مرونة جهازها الإنتاجي، ويكون هذا التعويم على شكلين إما تعويم حر أو تعويم مدار.

❖ **التعويم الحر:**

ويعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، أين يقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، وينتهج هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري.

❖ **التعويم المدار:**

ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للعرض والطلب مع لجوء البنك المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل وتغيير هذا السعر مقارنة ببقية العملات، وذلك وفقا لمجموعة من المؤشرات المتمثلة في مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات التي تحدث في أسواق سعر الصرف ويتبع هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك السويسري أو بسلة من العملات.[1]

3- نظام سعر الصرف الوسيط:

يتم في هذا النظام تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع تركها تنخفض وترتفع في حدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والمرن (الحر) وهو عبارة عن مزيج بين

[1] عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015، ص: 10-11.

النظامين السابقين، حيث لا يمتاز بالتثبيت نهائيا كما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت، ولا يسمح بالتغير بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية مثلما هو في نظام سعر الصرف المرن.[1]

رابعا: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف تتمثل فيما يلي:[2]

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أين يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

خامسا: أسواق الصرف

يعتبر سوق الصرف من أنشط وأكبر الأسواق وأوسعها تداولا وسيولة في العالم حيث تلعب دورا أساسيا في التجارة الدولية والمبادلات التجارية بين الدول، يتم فيها تبادل العملات بين الأفراد والشركات والبنوك أين يلتقي المشترون

[1] كبداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول "MENA"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013، ص: 117.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 149 – 150.

والبائعون للعملات المختلفة، وليس لها مكان محدد يجتمع فيه المتعاملون مثل سوق السلع والخدمات ولا زمان محدد حيث يتميز بالاشتغال الدائم، وتنقسم هذه الأسواق إلى نوعين:

1- سوق الصرف الحاضرة:

يطلق عليها أيضا سوق الصرف الفورية أو الآنية، وهي السوق التي يتم من خلالها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي مع إتمام عملية الاستلام والتسليم في الوقت نفسه، وبحد أقصى مدته يومين.

تشكل سوق الصرف الحاضرة الجانب الأكبر من نشاط سوق الصرف، خاصة من حيث الحجم وسهولة المبادلات، حيث تنشط هذه السوق على مدى 24 ساعة مستمرة، وهذا بفضل الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية.[1]

2- سوق الصرف الآجلة:

هي السوق التي يتم التعامل من خلالها على أساس الصرف الآجل، أين يتم فيها الاتفاق في الحاضر على بيع وشراء عملة أجنبية طبقا لسعر صرف مستقبلي، على أن يتم التسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل، وهذا راجع إلى احتمال توقع انخفاض وارتفاع قيمة العملة الأجنبية في المستقبل، وقد ينجر عنه خصم أو فرض علاوة على السعر الحالي بين العملتين الأجنبية والمحلية.[2]

المطلب الثاني: الإطار النظري للتضخم

تعتبر ظاهرة التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وهي من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العالمية، ومن التحديات الكبرى التي تواجه الدول وصانعي السياسات الاقتصادية بسبب آثارها السلبية الكبيرة على الاقتصاد

[1] السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 269 – 270.

[2] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص: 175.

الوطني، حيث تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين وصناع القرار إلى دراسة وتحليل هذه الظاهرة أين حظيت منهم بالاهتمام الدقيق عند رسمها للسياسات الكلية والجزئية، كونها مؤشرا هاما في الاستقرار الاقتصادي للبلد.

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتميز بارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار، مما يعني أن يفوق نمو المعروض النقدي للبلد نموه الاقتصادي حيث أن كمية النقود التي نمتلكها اليوم لن تشتري لنا نفس كمية السلع والخدمات التي اشترتها بالأمس أو بعبارة أخرى، تفقد العملة قوتها الشرائية مع مرور الوقت.

أولا: مفهوم التضخم

يعتبر التضخم من أهم المواضيع التي شغلت حيزا كبيرا من الأبحاث من طرف المحللين والمفكرين الاقتصاديين، حيث تعددت تعريفاته من مفكر إلى آخر ونذكر منها:

التعريف الأول:[1]

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.

التعريف الثاني:[2]

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

التعريف الثالث:

التضخم هو الارتفاع العام المستمر والملموس في مستوى الأسعار، وإذا وقع ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لبعض أسعار السلع الأخرى فهذا لا يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ والطارئ في

[1] بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 73.

[2] عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص: 135.

مستوى الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسباب ارتفاعها.[1]

ومن خلال هذه التعريفات السابقة نجد أن التضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار والارتفاع المستمر في الأسعار، ويجب أن يكون هذا الارتفاع كبير إلى حد ما ويستمر لفترة طويلة، ويعبر أيضا عن الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، وبالتالي فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت أين ينعكس ذلك على ارتفاع مستويات الأسعار المحلية.

ثانيا: أنواع التضخم

1- التضخم الظاهر:

يسمى أيضا بالتضخم الصريح أو الطليق، حيث ينشأ نتيجة ارتفاع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات الحكومية للحد من هذا الارتفاع وإيقافه.[2] أي ترتفع فيه الأسعار بحرية مطلقة لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن تتدخل السلطات للسيطرة عليها، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامة.

2- التضخم المكبوت (المقيد):

يطلق عليه أيضا التضخم الكامن، يحدث هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية في سير حركة الائتمان فتحدد المستويات العليا للأسعار وتقوم بتسقيفها، ويتمثل دور الدولة في منع استمرارية ارتفاع الأسعار إلا أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، وهدف الدولة يكون الحد من حركة الاتجاهات التضخمية.[3] وهو تضخم خفي ومستتر

[1] محمود حسين الوادي، أحمد العساف، **الاقتصاد الكلي**، جامعة الزرقاء الأهلية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01 - 2009، ص: 179.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 57.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2017، ص: 147.

أين تكون فيه الأسعار غير مرتفعة ظاهريا بسبب التدخل المباشر للدولة في تحديد الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.

3- التضخم الزاحف (التدريجي):

يقصد بالتضخم الزاحف الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أين يكون هذا الارتفاع بطيئا وفي حدود 2% سنويا.[1] أي هو تضخم يحدث تدريجيا في الأسعار، وهو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

4- التضخم الجامح (المفرط):

هو الارتفاع الكبير في الأسعار الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة حيث ترتفع الأجور وبالتالي تزيد تكلفة الإنتاج فترتفع الأسعار من جديد وهكذا.[2] من خلال هذا التعريف نستنتج أن هذا النوع من التضخم هو ارتفاع كبير في الأسعار يليه ارتفاع كبير في الأجور مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويتطلب الأمر زيادة أكبر في الأسعار وتستمر العملية على هذا الأساس.

يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني. ويتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق، وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة تؤدي بانخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها بعد فقدان الثقة فيها.

[1] بلعزوز بن علي، نفس المرجع، ص: 148.

[2] فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص: 147.

5- التضخم المستورد:

هو ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية لأسباب خارجية، تتمثل في الاستيراد من البلدان التي تمر بمرحلة تضخم فتنتقل آثاره.[1] أي هو الارتفاع في الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات، ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية التي تستورد معظم حاجياتها من السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة تنعكس على الأسعار في الدول المستوردة، وعندما ترتفع أسعار السلع المستوردة غالبا ما ينعكس هذا الارتفاع على السلع المحلية، مما يؤثر بشكل واضح على أصحاب المداخيل المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

ثالثا: أسباب التضخم

تتعدد أسباب حدوث التضخم حيث لا تقتصر على سبب وحيد فقط، فنجد من بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه ما يرجع للطلب ومنها ما يرجع للعرض، ومنها ما يرجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة في اقتصاديات الدول، وعليه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

1- زيادة الطلب الكلي:

حاولت العديد من النظريات الحديثة تفسير التضخم عند وجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات أين يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قانون العرض والطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب على هذه السلعة لسبب ما مع بقاء العرض عليها على حاله أو زاد بنسبة أقل يؤدي إلى ارتفاع سعرها.[2] وتميل الأسعار للارتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي في بلد ما خلال فترة زمنية محددة مع ثبات

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

[2] مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص: 180.

العوامل الأخرى على حالها، وعليه فإن التضخم هنا يحدث عندما يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في البلد في الوقت الذي يبقى فيه العرض المتاح من السلع والخدمات على حاله نظير الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية أو لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج بالسرعة اللازمة لمواكبة واستدراك الزيادة في الطلب.[1]

2- إنخفاض العرض الكلي:

استنادا إلى قانون العرض والطلب، فكما تطرقنا إلى عامل زيادة الطلب الكلي من أسباب التضخم يصلح أيضا قوله لانخفاض العرض الكلي، حيث أن من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن أهم العوامل المسببة له هو نقص الثروة الإنتاجية التي باستطاعة الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام وكثرة النقد الزائد المتداول، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية وحدوث عوامل طارئة تقلل من الإنتاج مثل الحروب، الكوارث الطبيعية، الاحتكار وقلة العملة الأجنبية مما يحول دون استيراد المواد الأولية.[2] والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض العرض من السلع والخدمات وبالتالي ينجر عنها ارتفاع الأسعار.

3- إرتفاع تكاليف الإنتاج:

يرتفع المستوى العام للأسعار عندما يحدث الارتفاع في المستوى العام للتكاليف في فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وترتفع معدلات التضخم بسبب وجود زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب الكلي حيث أن هذه الزيادة تكون نتيجة للزيادة في الأجور بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج او الزيادة في معدلات الإنتاج للسلع المحلية والمستوردة، ونجد أنه في حالة سعر الصرف الثابت ينتقل التضخم من العالم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني من خلال عناصر الإنتاج المستوردة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.[3]

[1] أحمد زهير شامية، **مبادئ الاقتصاد 2**، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010، ص: 286.

[2] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص: 34.

[3] طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي**، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2007، ص: 145.

4- التضخم نتيجة الربح:

نجد أن أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة لرفع هوامش الربح فوق معدلات الربح السائدة التي يسعى المنتج والبائع إلى تحقيقها، حيث أنه لا وجود لسبب أساسي يدفع التاجر إلى الزيادة من معدلات ربحه سوى الجشع، وبالتالي فان الرفع من معدلات وهوامش الأرباح لابد أن يكون على حساب المستهلك الأمر الذي ينعكس ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتناقص القيمة الشرائية للعملة[1].

رابعا: الآثار الناجمة عن التضخم:

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، فارتفاع الأسعار بشكل مستمر في ظل صعوبة السيطرة عليه يحدث آثارا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نوجز هذه الآثار فيما يلي:

1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود أو للذين ارتفع دخلهم النقدي بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار وهم أول الفئات المتضررة من ذلك ويزداد تضررهم كلما كانت الزيادة في الأسعار أكبر، حيث تمثل هذه الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الدوائر الحكومية ومنشآت القطاع العام والخاص (الموظفون، المتقاعدون...) الذين يعتبرون من الفئات التي تكون أشد تضررا في حالة التضخم إضافة إلى أصحاب المدخرات النقدية الذين يعانون من انخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية بسبب التضخم.[2]

---

[1] ليلى على القشاط دفع السيد، **قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة 1994-2012**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، السودان، 2015، ص: 50.

[2] سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان- الأردن، 2014، ص: 55.

2- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

يحدث اختلال في العلاقة بين الاستهلاك والادخار في أوقات التضخم، فهو يؤثر إيجابا على مستوى الادخار وسلبا على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك، حيث يعود السبب في ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للمداخيل، وبالتالي ينعكس تأثيرها على الاستهلاك والادخار، وهذا من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار فالتغيير الحقيقي الذي يقع على مستوى المداخيل الحقيقية للعائلات أصحاب الدخل المحدود يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين مدخرات، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط لاستهلاك هذه العائلات، وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار في نفقة المعيشة على وجه التحديد جامحا (مفرطا) ومتواصلا فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى القضاء نهائيا على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع.[1]

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم بشكل واضح على ميزان المدفوعات حيث أنه يقلل من قدرة الاقتصاد على التصدير ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب نقص الإنتاج المحلي وعدم كفايته، أين تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة معينة بكونها أرخص نسبيا من الأسعار المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، مما يعني اضطرار البلاد إلى استهلاك الموارد الأجنبية واحتياطيات الذهب والعملة الدولية في معالجة وتسوية العجز.[2] أي أن ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أغلى سعرا من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها

[1] بربري محمد أمين، **العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 10 ،2014، ص: 207.

[2] طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر 1994 – 2003"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية، جامعة الشلف، 2004-2005، ص: 37.

قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا من إيرادات الدولة، وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد واستنزاف قدر من موارد الدولة.

4- أثر التضخم على الاستثمار:

تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص و انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وإذا استمرت في الارتفاع فإنها لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل يمتد أيضا إلى رؤوس الأموال المحلية.[1] والارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى الشعور بعدم اليقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، مما يجعل من الصعب التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأسعار في المستقبل، لذا فإنهم سوف يتجهون للاستثمار في المشاريع التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا وخيمة على الاقتصاد.

5- الآثار الاجتماعية للتضخم:

آثار التضخم لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى جوانب أخرى ومنه الجانب الاجتماعي حيث تحدث في المجتمع عدة آثار سلبية، فالتضخم يولد حالة من عدم الرضا لدى طبقات المجتمع المتفاوتة مما يسببه من الاختلال في العلاقة بين الأجور والأسعار، كما أنه يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة، أين يولد تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشارا للفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين.

[1] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص: 139.

نتيجة للضغوط التضخمية في الاقتصاد نجد مداخيل المجتمع بمختلف شرائحه تتأثر تأثيرا كبيرا، حيث يؤدي الارتفاع المتزايد في مستويات الأسعار إلى زيادة المداخيل الحقيقية لفئة قليلة ومعينة في المجتمع نظرا للأرباح الكبيرة التي تجنيها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة والمتزايدة في أسعارها.[1]

خامسا: أساليب علاج التضخم:

من أجل إيقاف زحف التضخم وضمان الحصول على مستوى مستقر للنشاط الاقتصادي يجب على الدولة أن تستخدم سلطتها المباشرة للتأثير على عرض النقود المتداولة، وهذا من خلال التحكم في السياسات النقدية أو المالية أو السعرية.

1- من خلال السياسة النقدية:

تستطيع الدولة أن تؤثر على العرض الكلي للنقود باستعمال إحدى أو أكثر من الوسائل الآتية:

- ❖ عدم تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي؛
- ❖ الرفع من أسعار الفائدة على الودائع في البنوك؛
- ❖ الرفع من سعر إعادة خصم الأوراق المالية؛
- ❖ دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعا؛
- ❖ الرفع من نسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية.

2- من خلال السياسة المالية:

تستطيع الدولة التقليل من العرض الكلي للنقود والمتداولة باستعمال إحدى أو أكثر من الوسائل الآتية:

- ❖ فرض ضرائب إضافية أو الرفع من نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح والأجور والمرتبات؛

[1] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص: 582.

- التركيز على فرض ضرائب تصاعدية لامتصاص الشرائح العليا من المداخيل؛
- التخفيض من الإنفاق الحكومي بما فيها برامج الدعم والإعانات.

3- من خلال السياسة السعرية:

يمكن للدولة أن تتدخل مباشرة بوضع سياسة سعرية للمنتجات السلعية والخدمية ومراقبة مدى تنفيذ تلك السياسة، وبالقيام أيضا بوضع وتحديد مستويات للأجور والمرتبات والتحكم فيها، والحقيقة أن علاج التضخم والقضاء عليه مشكل في حد ذاته فالآثار الجانبية لكل أسلوب متفرعة ومتضاربة وقد يتعارض أسلوب مع هدف آخر أكثر أهمية[1].

المطلب الثالث: الإطار النظري للواردات

تساهم الواردات في سد العجز في الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات لأي دولة، سواء الإنتاجية منها أو الاستهلاكية، كما أنها تساعد على تنوع الاقتصاد وهو ما يساهم في نمو الإنتاج المحلي للبلد ورفاهية مواطنيه، إلا أن ارتفاعها بشكل كبير ومفرط يعتبر مشكل خطير يتعرض له اقتصاد الدولة حيث أنه يؤدي إلى الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فهو يعني التبعية الخارجية من جهة، والعجز الخطير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

أولا: مفهوم الواردات

أخذت الواردات قسطا كبيرا واهتماما بالغا من قبل المفكرين والاقتصاديين في دول العالم، وعرفها كل حسب نظرته وتوجهه الفكري، ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

[1] أسامة يزيد بن محمد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999، ص: 138- 139.

التعريف الأول:

الواردات هي كل السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج، وبالتالي فهي التي تقابل الصادرات المتمثلة في إجمالي السلع والخدمات التي تنتقل من الدولة نحو الخارج.[1]

التعريف الثاني:

الواردات هي السلع والخدمات المنتجة في الخارج والمستهلكة داخل الوطن، والزيادة في الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، والتي تطرح من قيم الناتج الوطني.[2]

التعريف الثالث:

الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يقوم بها غير المقيمين في البلد، سواء كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للدولة أو خارجها.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الواردات هي كل السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قبل دولة أو شركة تنتمي إلى دولة أخرى، حيث تشمل جميع السلع والخدمات التي يتم إدخالها من خارج الحدود إلى الحدود الداخلية للدولة، بغض النظر عن الغرض من استخدامها، فمن خلالها يتم الحصول على مختلف السلع والخدمات والحاجات الاستهلاكية والتي لا يمكن إنتاجها داخل الإقليم. وتنقسم الواردات إلى نوعين، منظورة وغير منظورة

- **الواردات المنظورة:** هي في شكل سلع ملموسة والتي يقوم بشرائها المقيمون في دولة ما من خارج هذه الدولة، وتنقل إليهم عبر الحدود الدولية، مثل استيراد المواد الأولية والآلات وغيرها.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 45.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 132.

[3] الحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص: 33.

- **الواردات غير المنظورة:** هي في شكل خدمات غير ملموسة، مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دولة إلى أخرى.[1]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للواردات

تلعب الواردات دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين رفاهية المجتمع على مختلف المستويات، فلا يمكن لأي دولة أن تعيش في معزل عن العالم. وبفضل الاستيراد يمكن لكل دولة أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتميز به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف جميع الدول.[2] وتتمثل أهميتها فيما يلي:

- توفير السلع والخدمات غير المتوفرة محليا، مما تتيح للمستهلكين الوصول إلى منتجات متنوعة من جميع أنحاء العالم، كما تلبي احتياجات قطاعات الإنتاج المحلية من المواد الخام والسلع الوسيطة التي لا يتم إنتاجها محليا وتساعد على سد فجوة الطلب والعرض في بعض السلع الأساسية، خاصة في حالات نقص الإنتاج المحلي؛
- تعزيز الكفاءة الإنتاجية من خلال حصول الشركات على المواد الخام والسلع الوسيطة بأسعار تنافسية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويحسن من كفاءتها، كما تحفز الابتكار والتطوير من خلال إتاحة الوصول إلى أحدث التقنيات والأدوات أين تساهم في تحسين جودة المنتجات المحلية بمقارنتها مع المنتجات العالمية؛
- تساهم الواردات في توفير فرص عمل جديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد، كما تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل؛
- تؤدي الواردات إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية، مما يجعل الشركات مجبرة على تحسين جودة منتجاتها وخفض أسعارها، كما تساهم في زيادة كفاءة السوق من خلال تخصيص الموارد بشكل أفضل؛

[1] صوطة وهيبة، قالمي راوية، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة للفترة 2010 – 2016**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قالمة، 2018 -2017، ص: 03.

[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 93.

- تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي والتشجيع على التعاون الاقتصادي الدولي من خلال الترابط بين الدول والمساعدة على نقل المعرفة والتقنيات بين الدول، مما يساهم في التطور الاقتصادي العالمي؛
- الخفض من حدة التضخم بتوفير بدائل رخيصة للسلع المحلية عن طريق تنوع السلع مما يقلل من سيطرة أي شركة أو دولة على السوق؛
- تحسين مستوى المعيشة حيث تتيح الواردات للمستهلك الوصول إلى منتجات متنوعة بأسعار تنافسية، كما تساهم في نشر الثقافات والحضارات بين الدول.

المطلب الرابع: أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات

نجد معظم الدول تعتمد على استيراد السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها محليا أو التي تصرف على إنتاجها محليا تكاليفا باهظة، حيث تلعب أسعار الصرف والتضخم دورا هاما في تحديد تكلفة هذه الواردات وبالتالي تؤثر على حجمها وتنوعها.

أولا: العلاقة بين التضخم والواردات

للتضخم تأثير سلبي مزدوج على الواردات ويتمثل في ارتفاع تكاليفها وانخفاض الطلب عليها، أين يؤدي ازدياد التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات داخل البلد وينعكس ذلك أيضا على أسعار السلع والخدمات المستوردة حيث ترتفع تكلفة شرائها من الخارج وهذا يرجع إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويرجع أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الدول المصدرة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الواردات بالنسبة للمستوردين المحليين وهذا يدفعهم إلى الخفض في الكميات من السلع المستوردة، حيث ترتفع أسعارها في السوق المحلية مما يجعل المستهلكون يبحثون عن بدائل محلية أرخص للسلع المستوردة.

ويمكن للدولة اتخاذ بعض الخطوات والتدابير للسيطرة على التضخم والتخفيف من آثاره على الواردات بانتهاجها ما يلي:

- **السياسات النقدية:** وذلك من خلال اتخاذ البنك المركزي للدولة بعض الخطوات للسيطرة على التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة، مما يساعد على استقرار العملة المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويخفف من تأثير التضخم على الواردات.
- **دعم الإنتاج المحلي:** بتشجيع ودعم الدولة للمؤسسات والشركات المحلية لزيادة إنتاجها وتقليل الاعتماد على الواردات، وذلك بتقديم حوافز مالية أو ضريبية، أو تحسين البنية التحتية، أو الاستثمار في البحث والتطوير.
- **تنويع مصادر الواردات:** وهذا بعدم الاعتماد على بلد واحد كمصدر للواردات، حيث يمكن للدولة البحث عن مصادر بديلة للواردات من بلدان أخرى، وهذا قد يساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة في بلد واحد.

ثانيا: العلاقة بين أسعار الصرف والواردات

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة طردية بين أسعار الصرف وإجمالي الواردات، بحيث تؤثر تقلبات أسعار الصرف على الواردات أيضا، حيث في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الواردات، أي ينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية وهو ما يجعل المواطنين يعزفون عن شرائها، وهذا ما يعبر عن علاقة طردية بين أسعار الصرف والواردات.

1: الربط بين سعر الصرف والواردات

عندما تقوم دولة ما بتخفيض قيمة عملتها، فإن قيمة الواردات بالعملة المحلية ترتفع بينما تظل قيمة الواردات بالعملة الأجنبية كما هي، هذا ما ينجر عنه انخفاض الطلب على الواردات، فارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين عليها مما يدفعهم إلى التقليل من استيرادها، فالجزء الأكبر من وارداتها الذي يوفره العالم الخارجي تمثل سلعا أساسية وضرورية لا يتم إنتاجها محليا ولا يمكن الاستغناء عنها مثل الأدوية والسلع الغذائية. ولذلك، حتى لو ارتفعت أسعار السلع المستوردة بسبب التخفيضات، فمن غير المتوقع أن تؤدي سياسة التخفيض المنتهجة إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات.[1]

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فإن التخفيضات في قيمة العملة ستؤثر على حجم الواردات، مما سيزيد من حجمها، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح وبالتالي الاستهلاك ما يؤدي إلى تراجع حجم الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة والتي تمثل عادة حصة كبيرة من مكونات الناتج المحلي، حيث يتوقف تأثير التخفيض على استيرادها بمدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالسهل حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تستغرق وقتا طويلا ومكلفا، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.[2]

[1] خديجة بلبيوض، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري – دراسة قياسية (1990–2014)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص: 132.

[2] بوعتروس عبد الحق، **دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية – حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، جامعة قسنطينة، 2001-2002، ص: 130.

2: أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية من طرف الدولة إلى ارتفاع أسعار وارداتها، فبعد قيام الدولة بتخفيض عملتها فإن أي انخفاض أو زيادة في الإنفاق على الواردات يتوقف على مرونة عرض وطلب السلع المستوردة لهذه الدولة، حيث أن مدى الانخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له من الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات، وتتجلى في حالتين:[1]

أ- المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر: في هذه الحالة لا يكون لسياسة التخفيض فعالية في التقليل من الواردات، وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة؛

ب- المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد: في هذه الحالة تنخفض الواردات، وكنتيجة تنخفض الفاتورة الإجمالية للواردات.

3: شروط فعالية تخفيض سعر الصرف بالنسبة للواردات

من بين شروط فعالية التخفيض للتقليل من الواردات ما يلي:

أ- مرونة كافية للطلب المحلي على الواردات: يجب أن يتمتع طلب الوحدات الاقتصادية المحلية على السلع الأجنبية المستوردة بمرونة سعرية كبيرة، أي أن ارتفاع أسعار السلع سيؤدي إلى انخفاض نفقاتها الاستيرادية، وبالتالي الطلب عليها وكلما كانت المرونة عالية، كلما كانت النتائج إيجابية بانخفاض أكبر في حجم الواردات، لكن هذه المرونة تضعف أو تنعدم في حالة وجود أحد أو كل العوامل التالية:

[1] فرنسيس جيرونيلام، ترجمة محمد غرير ومحمد سعيد القافري، **الاقتصاد الدولي**، منشورات جامعية قاريونيس بنغازي، ليبيا، 1991، ص: 181.

- طبيعة السلعة المستوردة التي تتوقف على مدى أهمية هذه السلع لدى المقيمين، فإذا كانت سلعا استهلاكية ضرورية أين يصعب الاستغناء عنها كالسلع الغذائية والأدوية وغيرها، فإن الطلب يستمر ويكون أكبر عليها رغم ارتفاع أسعارها، نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة من المواد الأولية، كالوقود والمواد الخام وكذا السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة للإنتاج المحلي، ولا يتوقع أن ينخفض الطلب عليها عقب التخفيض. وتزداد هذه المرونة كلما كانت السلع المستوردة من السلع التي يسهل تخفيف استهلاكها؛

ب- إذا كان الطلب على السلع المستوردة لا يخضع فقط لتغيرات السعر، حيث تقل مرونة الطلب على الواردات إذا كانت سلعا تفاخرية، ويكون الطلب على هذه السلع نتيجة خلل في سلوك مستهلكيها، ويكون اقتناؤها نتيجة لندرتها وارتفاع أسعارها، نفس الشيء ينطبق على السلع التي يخضع الطلب عليها لجودتها ونوعيتها والكفاءة العالية في إنتاجها، فيزداد هذا الطلب حتى وإن كانت أسعارها مرتفعة. كما أن هذه المرونة قد يتم التقليل من فعاليتها عندما يؤدي انتعاش القطاع التصديري إلى زيادة العوائد فيه وزيادة دخول الأفراد، فيزداد معها الميل الحدي للاستيراد؛

ت- تمتع الجهاز الإنتاجي المحلي بدرجة إحلال كبيرة: عند قبول الأفراد إحلال وارداتهم لارتفاع أسعارها بسلع محلية بديلة ومثيلة لها لأنها أرخص ثمنا، وكلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات، وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات، لكن عملية الإحلال تواجهها صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع البديلة، وهذا ناتج عن ندرة الموارد، بالإضافة إلى تنافس المنتجين عليها، وقلة التمويل وصعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج وانتقالها، كل هذا يؤدي إلى الطلب المستمر على الواردات لتلاشي الفارق بين أسعار الواردات والبدائل لها. هذه الشروط غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية، فتقل فعالية التخفيض لأن

أغلب الواردات هي سلع استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة إلى انعدام أو قلة بدائلها محليا، وحاجة الإنتاج الوطني المحلي إلى مواد ذات نوعية وصفات صعبة التوفر في البدائل من الإنتاج المحلي، وصعوبة انتقال عوامل الإنتاج الموجودة في السلع البديلة؛

ث- مرونة العرض الخارجي للواردات: قد تقوم الدول المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل يعكس أثر هذا التخفيض، وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه الزيادة في حجم الواردات بدلا من التخفيض منها كون قيمة أسعارها لم تتغير بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تقوم الدولة بانتهاج عدة أساليب من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية في قطاعات معينة. في حين يتمثل نظام الإغراق في بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن نفقات إنتاجها أو أسعار أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بأسعار تقل عن أسعار بيعها في السوق المحلي.[1]

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] جمال بوزكري، تراري مجاوي الحسين، **دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر** – دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة بشار، 2019، ص: 369.

الشكل رقم 1: معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات

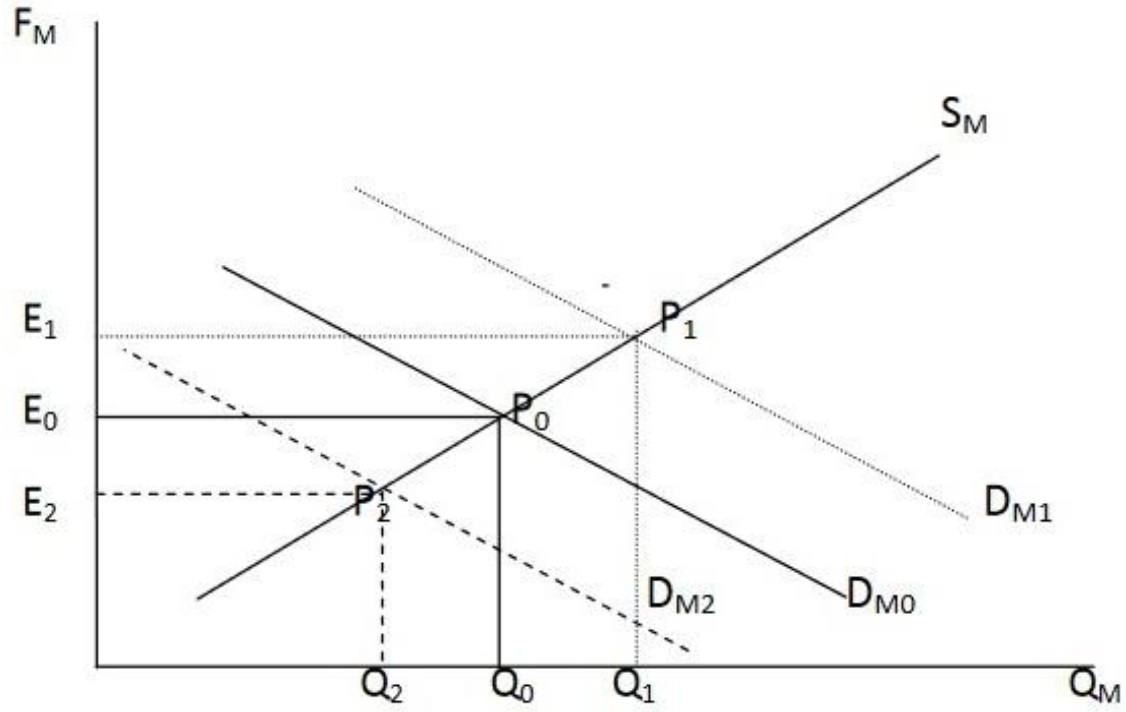

المصدر: نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة مصر، 2006، ص: 8.

من خلال الشكل رقم 1 وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف حيث:

Q_M: تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M: تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم 1 أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب

على الواردات تتجه نحو اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 مما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1.

وعلى العكس عند افترض انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه نحو اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 مما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2.

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_2, E_1, E_0 كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = (كمية الواردات)*(سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية).[1]

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات[2]، التي تتأثر بعامل مهم المتمثل في وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيجعل المستهلكين يتجهون إليها بدلا من السلع المستوردة وهذا ما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها مقارنة بدولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة التي تمتاز بتنوع اقتصادها تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون البديلة لوارداتها.[3]

[1] نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة مصر، 2006، ص: 9.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص: 163.

[3] مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"**، ترجمة محمد منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 329.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق إلى عرض أهم الدارسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية التوصل إلى النتائج المرجوة. وعليه تعتبر هذه الدارسة كمحاولة لتكملة أو التطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة: **NGUYEN**, **Nga Hong and all**

بعنوان:

«The Impact of Exchange Rate on Exports and Imports: Empirical Evidence from Vietnam»

مجلة:

Journal of Asian Finance, Economics and Business. Vol :08, N° :05, 2021.

- تسعى هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات بين الدولة الفيتنامية والولايات المتحدة الأمريكية في سياق الحرب التجارية باستخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية للفترة (2010 – 2020) حيث تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ونموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي (NARDL) لتحليل علاقة التأثير بين تقلب أسعار الصرف على الصادرات والواردات.

خلصت نتائج الدراسة من خلال نموذج (ARDL) إلى تأثير سعر الصرف الحقيقي على حجم الصادرات والواردات، ولكن بدرجة أقل من الحرب التجارية. حيث تساهم الحرب التجارية في ارتفاع الميزان التجاري بنسبة 0.19% عند صرف العملة الفيتنامية، ويخفض قيمة 1% على المدى الطويل والمدى القصير، ويؤدي سعر الصرف الحقيقي بالميزان التجاري إلى الانخفاض. بينما تؤكد النتائج من خلال نموذج (NARDL) أن سعر الصرف غير متماثل على المدى الطويل والقصير، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على عنصرين مهمين، الأول أن سعر الصرف يلعب دورا ثانويا في الصادرات والواردات بينما الثاني أن الحرب التجارية تلعب دورا حيويا في زيادة حجم الصادرات والواردات بين البلدين.

الدراسة الثانية:

دراسة: **ENNEMRI Nasreddine**

بعنوان:

«La relation entre le taux de change, l'importation et l'exportation en Algérie»

مجلة: المقار للدراسات الاقتصادية، العدد: 01، 2017.

- تسعى هذه الدراسة دراسة العلاقة بين سعر الصرف، الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة 1997-2016 من أجل تحديد طبيعة التأثيرات المتبادلة القائمة بين المتغيرات الثلاث، باستخدام النموذج الإحصائي VAR.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن السياسة القائمة على أساس تخفيض معدل الصرف لتشجيع الصادرات تعتبر سياسة غير مجدية بالنظر إلى طبيعة الصادرات الجزائرية المرتكزة بشكل أساسي على البترول، غير أنه في المقابل يمكن أن تمثل هذه السياسة أداة لتخفيض الواردات وبالتالي التخفيض من عجز ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 1: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسات باللغة الأجنبية		
الدراسة الأولى	– اعتماد الدراستين في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي. – اعتماد كلا الدراستين على بيانات لسلاسل زمنية سنوية	– في الدراسة الأولى كانت الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الفيتنامي بينما دراستنا طبقت على الاقتصاد الجزائري. – في الدراسة الأولى يوجد متغيرين تابعين وهما الصادرات والواردات بينما لدينا متغير تابع واحد في دراستنا وهو الواردات. – في الدراسة الأولى تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وكذا طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL بينما في دراستنا تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL فقط. – الدراسة الأولى كانت خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2020 وفي دراستنا كانت من 1970 إلى غاية 2022.
الدراسة الثانية	– تمت الدراستين على نفس البلد وهو الجزائر. – اعتماد الدراستين في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي.	– في الدراسة الثانية يوجد متغيرين تابعين وهما الصادرات والواردات بينما لدينا متغير تابع واحد في دراستنا وهو الواردات. – في الدراسة الثانية تم استخدام النموذج الإحصائي VAR بينما في دراستنا تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

		– الدراسة الثانية كانت خلال الفترة من 1997 إلى غاية 2016 وفي دراستنا كانت من 1970 إلى غاية 2022.

المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى:

دراسة سارة بوسيس، بعنوان " أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر 2000 - 2019 " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2020 – 2021.

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2019 من خلال استخدام برنامج EViews10 وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث تم الاعتماد فيها على جملة من المتغيرات لمعرفة هذا التأثير والمتمثلة في الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط.

توصلت نتائج الدراسة إلى جملة من النتائج وهي أن سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر على الواردات الجزائرية في المدى القصير، إضافة إلى عدم مرونته في الأجل الطويل، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لن يحد من حجم الواردات، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الواردات في الجزائر هي سلع غذائية أساسية وسلع وسيطية وإنتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لعدم وجود بديل محلي لها. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الجزائرية طردية في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة الطلب على الواردات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل، حيث

تعتبر الجباية البترولية مصدر رئيسي لتمويل الواردات، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار سينعكس مباشرة على الواردات الجزائرية.

الدراسة الثانية:

دراسة زينب البشير علي الأسطى، بعنوان " أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الواردات في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2016 " أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية ليبيا، 2020.

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر الصرف على الواردات في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2016 حيث اعتمدت على نموذج قياسي لقياس العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات وكميتها، أين تم الاعتماد فيها على جملة من المتغيرات لمعرفة هذه العلاقة والمتمثلة في الواردات كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل (تفسيري) بالإضافة لبعض المتغيرات الأخرى وهي الناتج المحلي الإجمالي والقدرة التنافسية للدينار الليبي في السوق العالمية، إضافة إلى التضخم، باستخدام عدة طرق ونماذج واختبارات قياسية وهي طريقة المربعات الصغرى ونموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون، واختبار السببية لجرانجر، من أجل الحصول على أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير حجم الواردات وكميتها في الاقتصاد الليبي وعلاقتها بسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وقوية تربط بين الواردات وسعر الصرف وهذا يتوافق مع عدة دراسات سابقة، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية وقوية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية وقوية بين قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية والطلب على الواردات، ووجود علاقة عكسية بين معامل التضخم والواردات من السلع والخدمات.

الجدول رقم 2: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسات باللغة العربية		
الدراسة الأولى	– تمت الدراستين على نفس البلد وهو الجزائر. – اعتماد الدراستين في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي. – كلا الدراستين كان فيهما أسعار الصرف من بين المتغيرات المستقلة. – اعتماد كلا الدراستين على بيانات لسلاسل زمنية سنوية	– في الدراسة الأولى تم اعتماد أسعار الصرف كمتغير مستقل إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى بينما في دراستنا تم الاعتماد على متغيرين مستقلين وهما أسعار الصرف والتضخم. – في الدراسة الأولى تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي EViews10 بينما في دراستنا تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي EViews12 – الدراسة الأولى كانت خلال الفترة من 1980 إلى غاية 2019 وفي دراستنا كانت من 1970 إلى غاية 2022.
الدراسة الثانية	– اعتماد البحثين في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي. – كلا الدراستين كان فيهما أسعار الصرف من بين المتغيرات المستقلة. – اعتماد كلا الدراستين على بيانات لسلاسل زمنية سنوية	– في الدراسة الثانية طبقت الدراسة على الاقتصاد الليبي بينما في دراستنا طبقت على الاقتصاد الجزائري. – في الدراسة الثانية تم اعتماد أسعار الصرف كمتغير مستقل إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى بينما في دراستنا تم الاعتماد على متغيرين مستقلين وهما أسعار الصرف والتضخم. – في الدراسة الثانية تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى بينما في دراستنا تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. – الدراسة الثانية كانت خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2016 وفي دراستنا كانت من 1970 إلى غاية 2022.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق في هذا الفصل للجانب النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار الصرف، التضخم والواردات والتي كان هدفنا من خلاله استخلاص بعض التفسيرات والمفاهيم حول هذه المؤشرات الاقتصادية من وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين، حيث لاحظنا أن العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم والواردات معقدة ومتعددة الاوجه، وتعتمد هذه التأثيرات على مجموعة متنوعة من العوامل، ويجب تحليلها بدقة لفهم تأثيرها على الاقتصاد، وهذا حسب السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة والمتمثلة في سياسة سعر الصرف، السياسة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية.

حيث نجد أن أسعار الصرف تلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها جميع الدول دون استثناء سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، وباعتبارها متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع دورة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، أين تحتل أسعار الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية للدولة.

ولكون التضخم ظاهرة خطيرة على اقتصاد الدول والمتمثل عموما في ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية للعملة، فنظريا يفترض أنه كلما زاد التضخم في بلد ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لعملته المحلية، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة، والذي يجعل الطلب عليها منخفضا والعكس صحيح، وكلما ارتفعت أسعار الصرف سيساعد هذا الارتفاع في كبح التضخم.

الفصل الثاني

قياس أثر أسعار الصرف

والتضخم على الواردات الجزائرية

خلال الفترة 1970 – 2022

تمهيد:

تعد الواردات جزء مهم من التجارة الخارجية لأي دولة، فهي تشكل مصدرا أساسيا لتموين الاقتصاد الوطني وسد العجز من احتياجاته، وتكتسي الواردات أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، مما تساهم في تلبية احتياجات البلاد من السلع والخدمات غير المتاحة محليا، كما تساهم أيضا في تعزيز التنمية الاقتصادية.

وتعتبر أسعار الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي للدول، حيث أن تقلباتها في الأسواق الدولية يؤثر على وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار الواردات، حيث تتأثر الواردات الجزائرية بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف، أين يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية إلى ارتفاع تكلفة الواردات، والعكس صحيح. كما يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر إلى زيادة الأسعار المحلية، مما يقلل من القوة الشرائية للدينار الجزائري، وبالتالي يؤثر سلبا على قدرة الجزائريين على شراء السلع المستوردة، ونظرا لاعتماد الجزائر الكبير على الواردات والتي تستنزف جزء كبير من الدخل الوطني، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق العالمية، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل والذي يمثل الجانب التطبيقي لبحثنا، القيام بدراسة قياسية لتأثير أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2022. وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فسنقوم من خلاله بدراسة وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المبحث سنوضح الأدوات المستخدمة في الدراسة وبعد ذلك سنقوم بعرض متغيرات الدراسة المتمثلة في الواردات وأسعار الصرف والتضخم وذلك عن طريق تقديم وتحليل الإحصائيات التي تم استخدامها في الدراسة مع الجانب الوصفي لها ثم نتطرق بعدها إلى اختبار السلاسل الزمنية أو بمعنى آخر إحصائيات البحث.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تفسير العلاقة بين الواردات باعتبارها متغير تابع وأسعار الصرف والتضخم كمتغيرين مستقلين وهذا في الاقتصاد الجزائري اعتمدنا على المنهج الكمي التحليلي بأسلوب الدراسة القياسية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL: Auto Regression Distributed Lag)، وتم اختيارنا لهذا النموذج باعتباره يقوم بقياس الأثر بين المتغيرات على المدى القصير والمدى الطويل على خلاف الطرق الأخرى، بحيث تمتد دراستنا على 53 مشاهدة في الفترة (1970-2022).

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

الجدول رقم 1: يوضح عرض لمتغيرات الدراسة

المتغير	المؤشر	الرمز	الوحدة
المتغير التابع			
الواردات	يشمل واردات السلع والخدمات والمتمثلة في قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. والتي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.	**M**	السعر الجاري للدولار الأمريكي
المتغيرات المستقلة			
سعر الصرف الرسمي	يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية.	**ER**	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي
التضخم	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، لكل سنة وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	**INF**	النسبة المئوية السنوية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم 2: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970–2022

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975
قيمة الواردات	1417,85	1404,54	1740,87	2750,79	4688,15	6684,55
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
قيمة الواردات	6580,49	8753,83	10590,28	10925,79	12847,07	13693,84
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
قيمة الواردات	13109,21	12591,88	14749,04	15493,85	14758,68	12289,31
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
قيمة الواردات	13356,40	15863,72	15473,05	10788,79	11458,10	11556,88
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الواردات	11084,08	12110,07	11240,01	10279,95	10850.01	11079,86
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الواردات	11390,17	12053,06	14547,47	16203,13	21886,27	24843,32
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الواردات	25651,59	33568,75	49096,31	49331,03	50654,74	57376,12
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الواردات	59612.01	63767,46	68262,38	60621,17	56097,08	55603,29
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
قيمة الواردات	56328,90	49974,21	40605,22	43256,40	46228,40	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 1417,85 مليون دولار سنة 1970 إلى 46228,40 مليون دولار سنة 2022، أين سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بمقدار 68262,38 مليون دولار.

نلاحظ في بداية السبعينات تطورا تدريجيا للواردات نتيجة للتطبيق التدريجي لسياسة احتكار الدولة للمبادلات الخارجية ويمكننا ملاحظة قفزات كبيرة في الواردات بداية من سنة 1974 أين سجلت قيمتها 4688,15 مليون

دولار بنسبة نمو 100% والتي يمكن إرجاعها إلى ارتفاع أسعار البترول آنذاك، وخلال الثمانينات كان الاحتكار التام للواردات من قبل السلطات العمومية أين أخذت اتجاه مغاير مع بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وإتباع سياسات اقتصاد السوق.

سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 15473,05مليون دولار وهذا مع بداية تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي اتخذتها الجزائر ضمن الإصلاحات الاقتصادية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 وقانون المالية التكميلي في أوت 1990 الذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد من خلال جملة من التدابير من بينها إلغاء تراخيص الاستيراد، في حين عرفت الفترة ما بين 1991 و1994 تذبذبا وتراجعا في قيمة الواردات وهذا بسبب الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة من خلال إعادة فرض بعض القيود بسبب الاختلالات المالية التي عرفها الاقتصاد تبعا للإصلاحات المطبقة خلال الفترة السابقة.

مع بداية سنة 2002 نلاحظ ارتفاع حصيلة الواردات حيث أخذت في التزايد المستمر بداية من سنة 2003 ويرجع هذا إلى رفع الحواجز غير الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد والتي كانت تتطلب ترخيصا مسبقا) وتبسيط التعريفة الجمركية وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وضمن مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أين سجلت سنة 2014 أعلى حصيلة للواردات والمقدرة بـ 68262,38 مليون دولار وهذا مما أسفرت عنه مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية في الجزائر بتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق من قبل السلطات العمومية آنذاك.

عرفت سنة 2015 تراجعا في قيمة الواردات بما يقارب نسبة 11% وهذا راجع إلى مراجعة الدولة لهيكل السلع المستوردة وكبح حجم الواردات بسبب تدهور أسعار النفط، لتعرف سنة 2018 تزايدا طفيفا راجع إلى الانتعاش الطفيف في حصيلة الصادرات النفطية ثم تعود بعد ذلك للتراجع مسجلة ما قيمته 49974,21 مليون دولار و40605,22 مليون دولار سنتي 2019 و2020 على التوالي نتيجة الإجراءات التكميلية المتخذة من قبل

الدولة لتقليص فاتورة الواردات، وتعود لتنتعش نوعا ما خلال سنتي 2021 و2022 نتيجة فك بعض القيود التي كانت مفروضة في السنتين السابقتين في إجراءات الاستيراد، ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1: التمثيل البياني لتطور الواردات في الجزائر (1970– 2022)

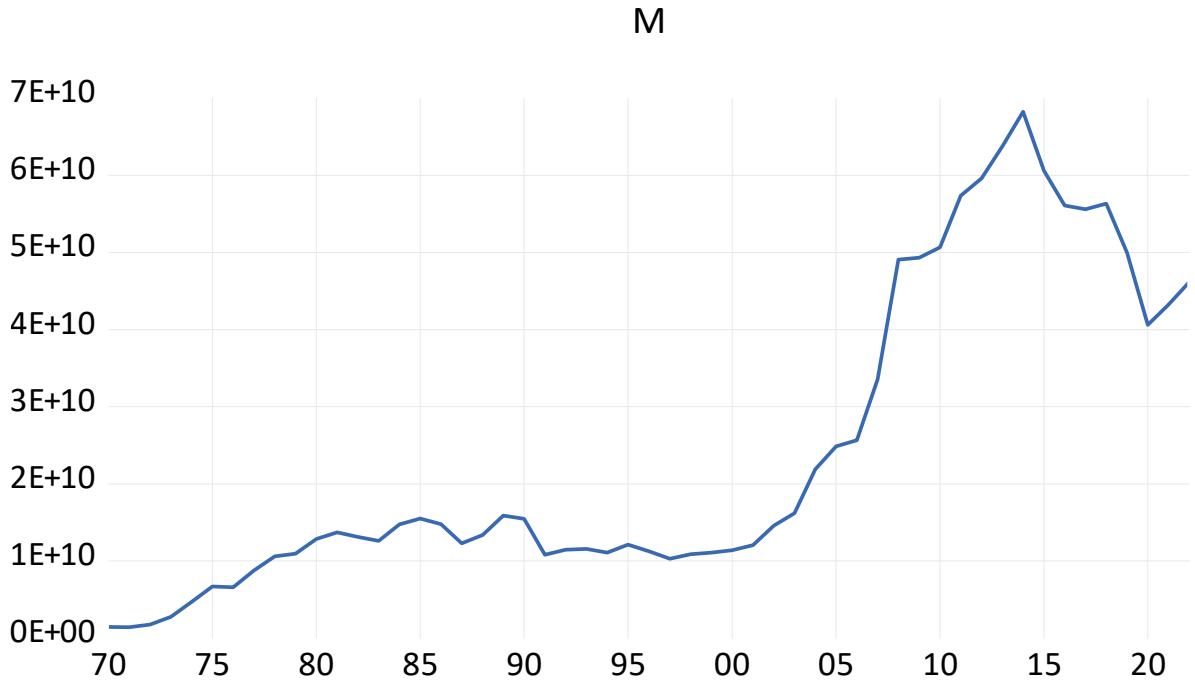

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.12

الجدول رقم 3: تطور أسعار الصرف الجزائرية خلال الفترة 1970–2022

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975
أسعار الصرف	4,94	4,91	4,48	3,96	4,18	3,95
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
أسعار الصرف	4,16	4,15	3,97	3,85	3,84	4,32
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
أسعار الصرف	4,59	4,79	4,98	5,03	4,70	4,85
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
أسعار الصرف	5,91	7,61	8,96	18,47	21,84	23,35
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار الصرف	35,06	47,66	54,75	57,71	58,74	66,57
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار الصرف	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أسعار الصرف	72,65	69,29	64,58	72,65	74,39	72,94
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار الصرف	77,54	79,37	80,58	100,69	109,44	110,97
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
أسعار الصرف	116,59	119,35	126,78	135,06	141,99	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، ويعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كونه يتعامل بالدولار في صادراته وباليورو في وارداته من السلع والخدمات.[1]

من خلال الجدول رقم 3 يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها أسعار الصرف الجزائرية إلى عدة مراحل وهي:

[1] بوخاري بولرباح، بن مريم محمد، **تقدير أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف في الجزائر (1970–2020)**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص: 250.

- الفترة 1970-1989: عرفت هذه الفترة ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وبقي مستقر حينها إلى غاية أزمة البترول الثانية سنة 1986 أين عرفت أسعار البترول انخفاضا لتبدأ قيمة العملة الوطنية بالتدهور شيئا فشيئا، حيث بلغ متوسط سعر الصرف 4.40 دج للدولار الواحد في هذه الفترة.
- الفترة 1990-1994: زادت حدة معاناة الوضع الاقتصادي الناتج عن نقص احتياطي الصرف والموارد من العملة الصعبة جراء أزمة البترول التي عرفتها سنة 1986 أين بلغت أدنى قيمة لسعر الصرف 8.96 دج للدولار الواحد في سنة 1990، حيث شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة من بينها قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي قدم تشريعات وقوانين ساهمت في تطوير وبلورة النظام المصرفي الجزائري، حينها أعلنت الجزائر رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية، إلى أن تم قرار تخفيض العملة بنسبة 22% في 1991/09/30 وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي، في حين بلغ سعر الصرف حينها 35.06 دج للدولار الواحد سنة 1994 وهو أقصى قيمة له في هذه المرحلة.[1]
- الفترة 1995-2004: شهدت السنوات الأخيرة للقرن العشرين انخفاضا كبيرا وهذا راجع إلى سلسلة التخفيضات التي تم إجراؤها خلال فترة التسعينات من طرف البنك المركزي الذي يهدف إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق، حيث بلغ سعر الصرف من جراء هذه التخفيضات أدنى قيمة له سنة 1995 والتي بلغت 47.66 دج للدولار الواحد. أين شهد ارتفاعا تدريجيا بعدها في السنوات الأخرى لهذه المرحلة وبلغ أقصى قيمة له والتي وصلت إلى 79.68 دج للدولار الواحد سنة 2002.
- الفترة 2005-2015: وصل سعر الصرف سنة 2005 إلى 73.28 دج للدولار الواحد، وعرفت سنة 2008 تفاقم الأزمة المالية التي بدأت تظهر ملامحها في سنة 2007 وانعكس الوضع سلبا على الدول

[1] بوخاري بولرباح، بن مريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: **250**.

ذات الاقتصاديات الكبيرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض والتي وصلت إلى قيمة 64,58 دج للدولار الواحد وهي أدنى قيمة في هذه المرحلة.

- الفترة 2015-2022: شهد الدينار الجزائري منذ سنة 2014 انخفاضا مستمرا لتنعكس نتائجه في ارتفاع خسائره أمام الدولار عقب انخفاض أسعار النفط، ليواصل انخفاضه إلى غاية 2017 لتبلغ قيمته 110,97 دج للدولار الواحد، وقد استمر فالانخفاض إلى نهاية الفترة ليصل إلى 141,99 دج للدولار الواحد سنة 2022 وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثيره بالصدمات التي تواجهها أسعار النفط. ويمكن توضيح هذا التطور لأسعار الصرف في هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: التمثيل البياني لأسعار الصرف في الجزائر (1970– 2022)

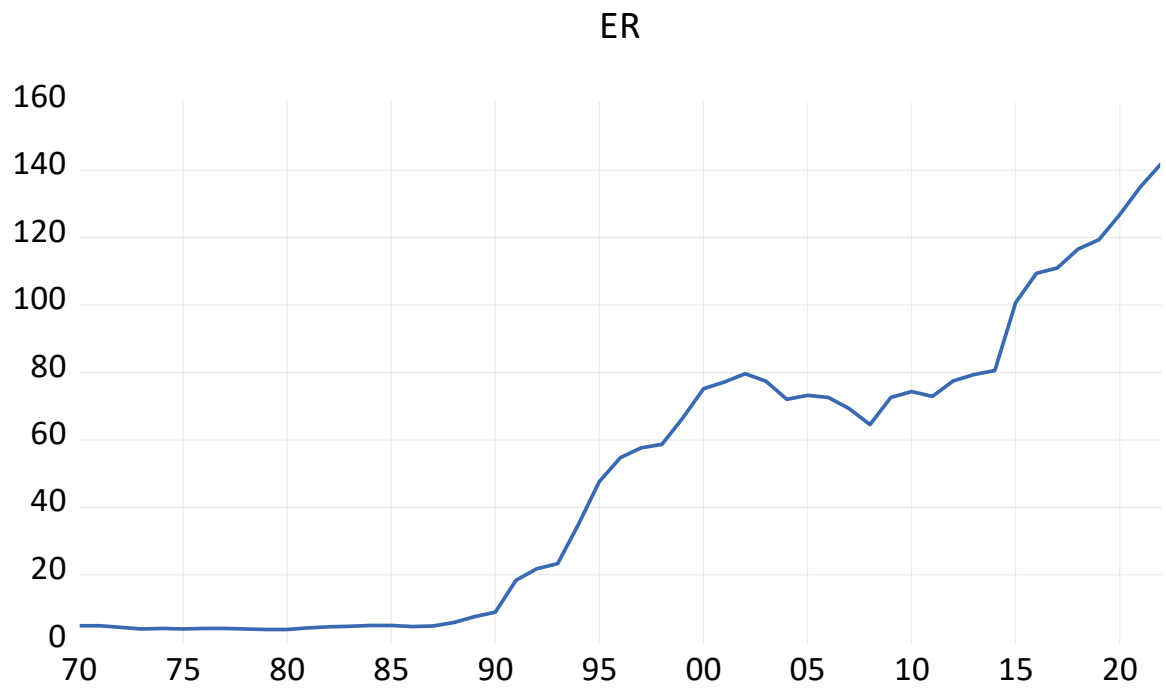

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.12

الجدول رقم 4: تطور معدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة 1970-2022

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975
معدلات التضخم	6,60	2,63	3,66	6,17	4,70	8,23
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
معدلات التضخم	9,43	11,99	17,52	11,35	9,52	14,65
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدلات التضخم	6,54	5,97	8,12	10,48	12,37	7,44
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدلات التضخم	5,91	9,30	16,65	25,89	31,67	20,54
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات التضخم	29,05	29,78	18,68	5,73	4,95	2,65
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم	0,34	4,23	1,42	4,27	3,96	1,38
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات التضخم	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,59
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
معدلات التضخم	4,27	1,95	2,42	7,23	9,27	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبات ما بين الفترة 1970-1989 في حين أن الفترة 1990-1993 عرف فيها معدل التضخم تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990.

ليرتفع ويصل إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، ويعتبر هذا المعدل أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها

التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛ تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض. لينخفض خلال سنة 1993 بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي[1].

خلال الفترة 1994-1995 عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.05% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.[2]

وقد تراجعت معدلات التضخم خلال الفترة 1996-1999 بلغت نسبة 18.68% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.65% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود والمتمثلة في التحكم الجيد في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛ تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛ تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999. بالإضافة إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.[3]

حيث خلال الفترة 2000-2003 بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 وهو أدنى حد لمعدل التضخم الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية؛ وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة؛ والصرامة في

---

[1] مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 66،67.

[2] عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية-SVAR 1970 2012**، مجلة الباحث، العدد 14 ،2014، ص: 3.

[3] بن زروق إيمان، **أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 39، جامعة باتنة، 2022، ص: 484.

تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة وقياسية.[1]

لكن لم يستمر هذا الانخفاض طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم على الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.23% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3% ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة تحرير نشاط البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.[2]

بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002 ليصل إلى 1.42% وارتفع مجددا إلى 4.27% سنة 2003 ليبقى متذبذبا في وتيرة الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى بين نقطة إلى ثلاث نقاط إلى أن وصل سنة 2012 إلى 8.89% وهو المعدل الأكثر ارتفاعا خلال العشرية، ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012، فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة.[3]

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25% ليواصل الانخفاض بوتيرة متباطئة سنة 2014 ليسجل معدل 2.92% وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول. وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015

[1] محمد كريم قروف، **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1999–2011**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

[2] بن زروق إيمان، مرجع سبق ذكره، ص: 485.

[3] **التقرير السنوي لبنك الجزائر**، نوفمبر 2013، ص:218.

أي انخفاض بنسبة 47.02%، واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد.[1]

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.78% سنة 2015 ثم 6.40% سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم المتمثلة في تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة،..... بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.[2] وعاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.59% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب السعي المستمر للدولة إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.[3] ورجع ليرتفع نوعا ما سنة 2020 أين وصل إلى معدل 2.42%. حيث واصل المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك وتيرة متسارعة مسجلا معدلات تضخم هي الأعلى بالنسبة للعشر سنوات الأخيرة، حيث بلغت الزيادة في المؤشر الوطني نسبة 9.70% مقابل 7.23% سنة 2021 ليصل إلى معدل 9.27% سنة 2022. ولا يزال هذا الاتجاه التضخمي متأثرا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، التي تعتبر خارجية المنشأ.[4] ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

[1] بن زروق إيمان، مرجع سبق ذكره، ص: 487،488.

[2] **التقرير السنوي لبنك الجزائر**، سبتمبر 2017، ص: 8.

[3] **التقرير السنوي لبنك الجزائر**، جويلية 2018، ص: 5.

[4] **التقرير السنوي لبنك الجزائر**، سبتمبر 2023، ص: 33.

الشكل رقم 3: التمثيل البياني لمعدلات التضخم في الجزائر (1970– 2022)

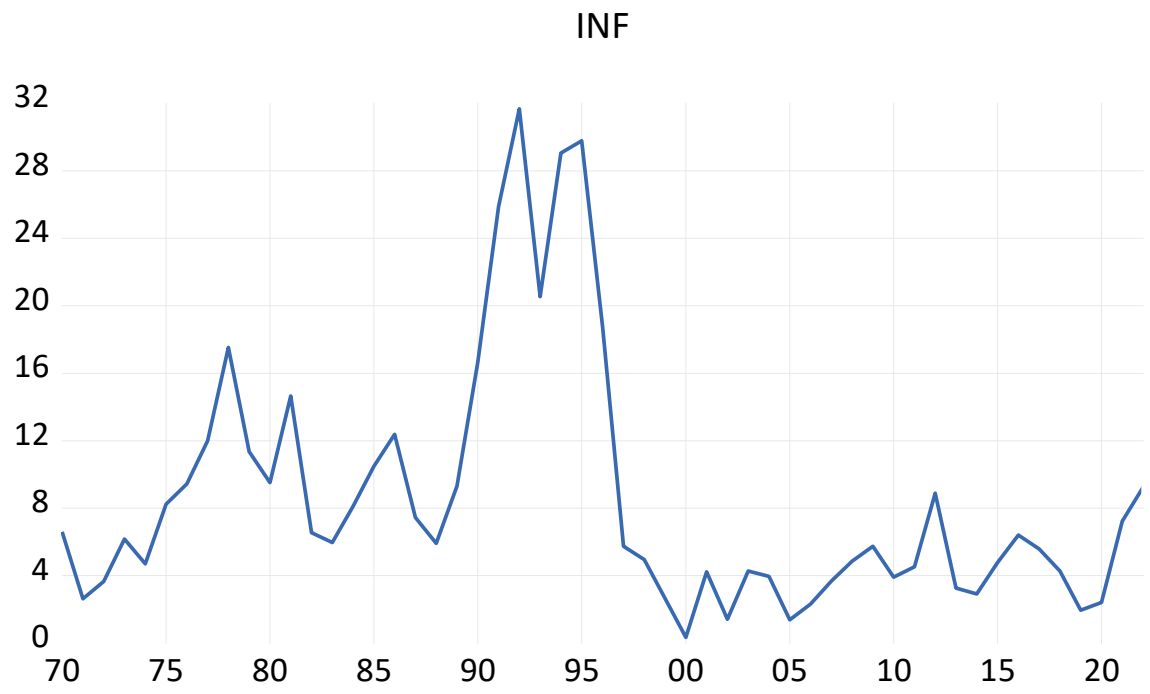

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.12

- **نموذج الدراسة:**

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL: Auto Regression Distributed Lag) لدراسة المتغيرات، والتنبؤ بقيمتها حيث يكون الشكل الرياضي للدالة كالتالي:

$$M = f(\mathbf{ER}, \mathbf{INF})$$

ونتيجة لوجود تباين كبير بين بيانات السلاسل الزمنية لكل من الواردات وأسعار الصرف والتضخم، حيث أن هناك قيم كبيرة جدا وأخرى صغيرة جدا، وبالتالي يجب أن نقوم بتحويل جميع السلاسل إلى اللوغاريتم الطبيعي لجعلها أكثر تجانسا، فالشكل القياسي لنموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$LNM = c + \beta_1 \mathbf{LNER} + \beta_2 \mathbf{LNINF} + \mu$$

حيث أن:

c: يمثل قيمة الثابت

β_1 ، β_2: معلمات النموذج

μ: تقدير الخطأ

M: الواردات، المتغير التابع

ER: أسعار الصرف، المتغير المستقل الأول

INF: التضخم، المتغير المستقل الثاني

الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية

- **مفهوم السلاسل الزمنية**

نقصد بالسلاسل الزمنية مجموع المشاهدات لفترات متساوية تقدر عادة بالأشهر أو الفصول أو السنوات، حيث تشكل إحصائيات كل متغير من متغيرات الدراسة سلسلة زمنية، وفي دراستنا لدينا سلاسل زمنية سنوية.

- **مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

وهي معاملات وصفية موجزة تلخص مجموعة بيانات معينة لمتغيرات الدراسة وهي موضحة بالتفصيل في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: يوضح المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	LNM	LNER	LNINF
المتغير	الواردات	أسعار الصرف	التضخم
Mean	23.52107	3.179413	1.825681
Median	23.34021	4.002758	1.786272
Maximum	24.94662	4.955792	3.455359
Minimum	21.06298	1.344808	-1.081274
Std. Dev.	0.963335	1.387449	0.853381
Skewness	-0.543079	-0.256845	-0.478801
Kurtosis	3.273974	1.273066	4.307825
Jarque-Bera	2.771021	7.168645	5.802192
Probability	0.250196	0.027755	0.054963
Sum	1246.617	168.5089	96.76110
Sum Sq. Dev.	48.25675	100.1007	37.86950
Observations	53	53	53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.12

توضح المعطيات في الجدول أعلاه البيانات الوصفية لسلاسل الواردات وأسعار الصرف والتضخم حيث أن عدد المشاهدات هو 53 مشاهدة.

- بالنسبة لسلسلة الواردات:

- القيمة العظمى هي: 24.94662
- القيمة الدنيا هي:21.06298 بمتوسط: 23.52107
- تشتت القيم حول الوسيط بـ: 23.34021 بانحراف معياري قدر بـ: 0.963335

- بالنسبة لسلسلة أسعار الصرف:

- القيمة العظمى هي: 4.955792
- القيمة الدنيا هي: 1.344808 بمتوسط: 3.179413
- تشتت القيم حول الوسيط بـ:4.002758 بانحراف معياري قدر بـ: 1.387449

- بالنسبة لسلسلة التضخم:

- القيمة العظمى هي: 3.455359
- القيمة الدنيا هي: 1.081274- بمتوسط: 1.825681
- تشتت القيم حول الوسيط بـ: 1.786272 بانحراف معياري قدر بـ: 0.853381

المطلب الثالث: اختبار السلاسل الزمنية

أولا: اختبار الاستقرارية

عادة ما تكون السلاسل الزمنية أو الإحصائيات الاقتصادية غير مستقرة أو غير ساكنة وبالتالي تؤدي إلى نتائج مظللة عند تقدير النموذج لذلك سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار احتمالية وجود جذر الوحدة وهذا لتفادي الانحراف الزائف، ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها عن طريق استخدام اختبار فيليبس وبيرون (PP) ويمكن تلخيص النتائج كما يلي:

الجدول رقم 6: يوضح نتائج اختبار الاستقرارية

At Level				
		LNM	LNER	LNINF
With Constant	t-Statistic	-3.0897	-0.4864	-3.1425
	Prob.	0.0335	0.8852	0.0295
		**	no	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9279	-2.3307	-3.3042
	Prob.	0.0186	0.4101	0.0769
		**	no	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.8503	1.5594	-1.1855
	Prob.	0.9987	0.9693	0.2126
		no	no	no
At First Difference				
		d(LNM)	d(LNER)	d(LNINF)
With Constant	t-Statistic	-4.3477	-4.5071	-9.6531
	Prob.	0.0010	0.0006	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6802	-4.4588	-9.5539
	Prob.	0.0022	0.0043	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5394	-1.7072	-9.7433
	Prob.	0.0121	0.0829	0.0000
		**	*	***

Notes : (*) 10% ; (**) 5% ; (***) 1% and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.12

(H_0): احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

(H_1): الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

من خلال مخرجات البرنامج المتعلقة باختبار فيليبس وبيرون PP للكشف عن جذر الوحدة في الجدول رقم 6 نلاحظ عند المستوى At LeveL أن المتغير المستقل سعر الصرف غير مستقر بنموذج مع الثابت ونموذج مع الثابت والاتجاه وأيضا بنموذج بدون الثابت والاتجاه بينما نلاحظ أن المتغير التابع المتمثل في الواردات مستقر عند مجال الخطأ (5%) بنموذج مع الثابت ونموذج مع الثابت والاتجاه وغير مستقر بنموذج بدون الثابت والاتجاه، والمتغير المستقل المتمثل في التضخم مستقر عند مجال الخطأ (5%) بنموذج مع الثابت وعند مجال الخطأ (10%) بنموذج مع الثابت والاتجاه وغير مستقر بنموذج بدون الثابت والاتجاه. بينما نجد في اختبار المتغيرات عند الفرق الأول At First Différence، أن كلا من المتغير التابع المتمثل في الواردات والمتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف والتضخم مستقرة عند مجال الخطأ (1%) بنموذج مع الثابت ونموذج مع الثابت والاتجاه في حين أنها بنموذج بدون الثابت والاتجاه مستقر عند مجال الخطأ (5%)، (10%)، (1%) على التوالي. وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرضية (H_0) التي مفادها احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة وعدم استقرارها، وقبول الفرضية (H_1) التي مفادها عدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول واستقرار السلاسل، حيث استقرت كل السلاسل المتمثلة في الواردات وأسعار الصرف والتضخم في النماذج الثلاث.

ثانيا: تحديد درجة الإبطاء المثلى

من المهم جدا قبل عملية التقدير اختبار فترة الإبطاء المثلى، حيث تتميز طريقة ARDL بتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين الحالات الممكنة، التي تقدم لنا أفضل نموذج قياسي، وقد تم تحديد أفضل حد

للإبطاء مرفقا بالنموذج ARDL (2,1,2)، بالاعتماد على معيار (AIC) من بين عديد النماذج التي تم تقديرها، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 4: نموذج الإبطاءات المثلى للمتغيرات

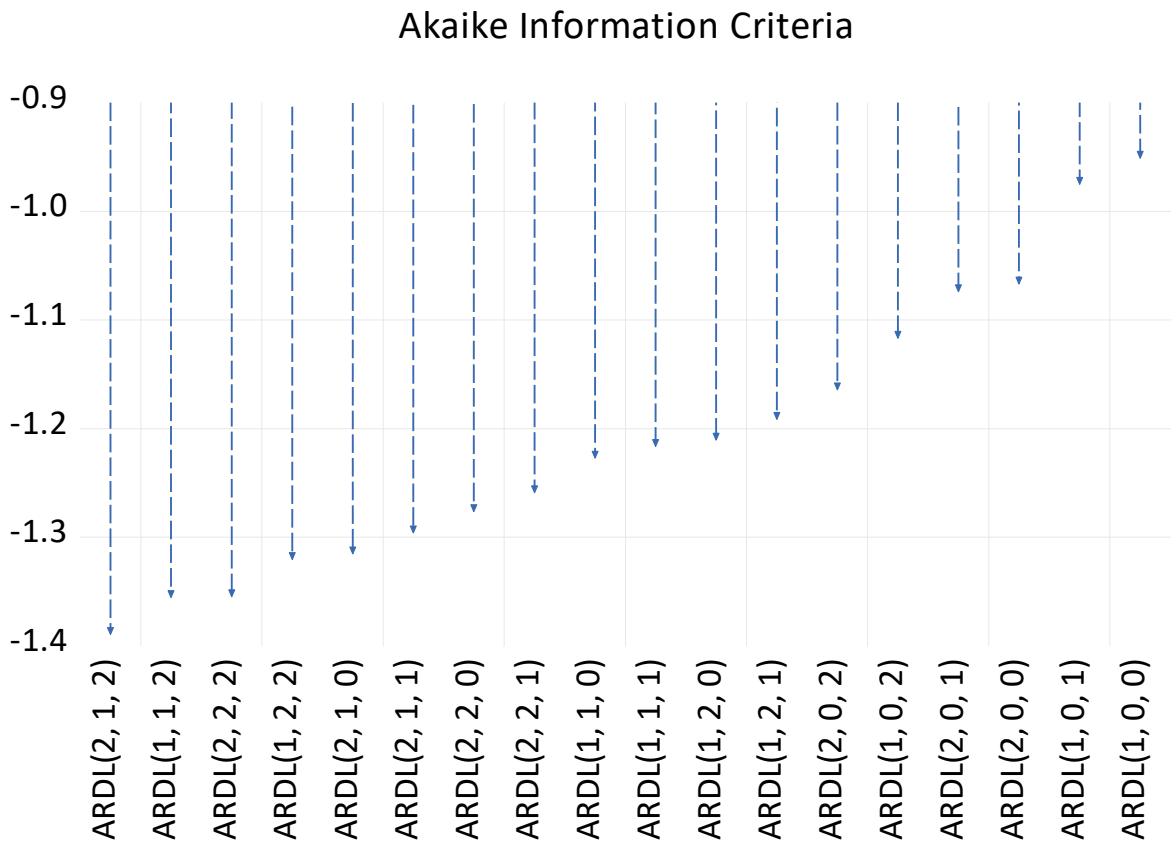

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثالثا: اختبار التكامل المشترك

يسمح اختبار التكامل المشترك بالكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أو بصيغة أخرى يكشف عن علاقة التوازن بين المتغيرات بحيث سوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود F-Bounds Test ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار في الشكل أدناه.

الجدول رقم 7: يوضح نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.851855	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F-statistic=8.851855 وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى (I1=3.87) عند مستوى الدلالة (Signif=5%) وبالتالي نرفض الفرضية (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية (H_1) والتي مفادها وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث تقدير نموذج الدراسة ثم نقوم بإجراء الاختبارات اللازمة عليه وفي الأخير سنتطرق للتحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة أو بمعنى آخر لنموذج الدراسة.

المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقدير نموذج لدراستنا في المدى الطويل الأجل والمدى القصير الأجل وهذا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

أولا: تقدير النموذج في الأجل الطويل

الجدول رقم 8: يوضح نتائج اختبارات النموذج في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	0.203896	0.172802	1.179940	0.2445
LNINF	-0.264458	0.318968	-0.829104	0.4116
C	24.29482	1.156352	21.00988	0.0000

EC = LNM - (0.2039*LNER -0.2645*LNINF + 24.2948)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال مخرجات برنامج Eviews.12 في الجدول الموالي، نلاحظ أن معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية (5%) تتمثل فيما يلي:

$$LNM=0.2039LNER-0.2645LNINF+24.2948$$

نلاحظ أن كل من المتغيرات المتمثلة في أسعار الصرف LNER والتضخم LNINF ليس لهم دلالة معنوية وإحصائية حيث تساوي احتماليتهم على التوالي:Prob=0.2445 ، Prob=0.4116، بينما نجد أن الثابت C فقط له معنوية إحصائية حيث احتماليته تساوي: Prob=0.0000.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار الصرف تؤثر تأثيرا إيجابيا في الواردات؛ حيث أنه إذا ارتفعت أسعار الصرف بوحدة واحدة ترتفع الواردات بـ 0.2039 وحدة، في حين أن تأثير التضخم عكسي على الواردات حيث أن وحدة واحدة من هذا الأخير يخفض الواردات بـ.0.2645 وحدة أما تأثير الثابت إيجابي على الواردات.

ثانيا: تقدير النموذج في الأجل القصير ECM Regression

الجدول رقم 9: يوضح نتائج اختبارات النموذج في الأجل القصير

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.274402	0.556878	4.084200	0.0002
LNM(-1)*	-0.093617	0.025219	-3.712110	0.0006
LNER(-1)	0.019088	0.019010	1.004136	0.3209
LNINF(-1)	-0.024758	0.028457	-0.870004	0.3891
D(LNM(-1))	0.197124	0.109201	1.805144	0.0781
D(LNER)	-0.471902	0.133112	-3.545148	0.0010
D(LNINF)	0.033360	0.027255	1.223974	0.2276
D(LNINF(-1))	0.064535	0.026133	2.469534	0.0176

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الثاني: اختبار نموذج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب استظهار نتائج الاختبارات التشخيصية اللازمة التي تم إجراؤها على نموذج الدراسة.

أولا: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM TEST

مشكلة الارتباط الذاتي تعني أن ما يحدث في الفترة الزمنية i لا يتأثر بما يحدث في الفترة الزمنية j في دراسات السلاسل الزمنية، وفي الدراسات المقطعية نقول أن ما يحدث للمشاهدة الأولى لا يتأثر بما يحدث للمشاهدة الثانية لذلك يتوجب علينا اختبار احتمالية وجود هذه المشكلة وذلك سيكون عن طريق القيام باختبار (LM Test, Lagrange Multiplier).

الجدول رقم 10: يوضح نتائج اختبار LM TEST

F-statistic	5.564169	Prob. F(2,41)	0.0073
Obs*R-squared	10.88746	Prob. Chi-Square(2)	0.0043

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال مخرجات البرنامج نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob.F(2,41) = 0.0073) بما أن قيمة الاحتمالية أقل من (5%) فبالتالي فهي معنوية ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) التي مفادها عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة (H_1) الدالة على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس.

ثانيا: عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH):

وجود عدم تجانس تباين الخطأ قد يؤثر في القيم التقديرية لمعلمات النموذج، أي أن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي يمكن أن تجعل النموذج المقدر غير دقيق وبعيد عن الواقع لذلك قمنا باختبار هذه المشكلة عن طريق إجراء اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) ويمكن استظهار النتائج في الجدول أدناه:

الجدول رقم 11: نتائج اختبار عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.417541	Prob. F(2,46)	0.2527
Obs*R-squared	2.844657	Prob. Chi-Square(2)	0.2412

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Prob.F(2,46) = 0.2527) أقل من القيمة المحسوبة (F-statistic=1.417541)، كما أن قيمة احتمالية الاختبار غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%)، ما يعني قبول الفرض (H_1) القائل بأن البيانات متجانسة وعدم وجود مشكل تباين الأخطاء العشوائية ورفض (H_0).

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي

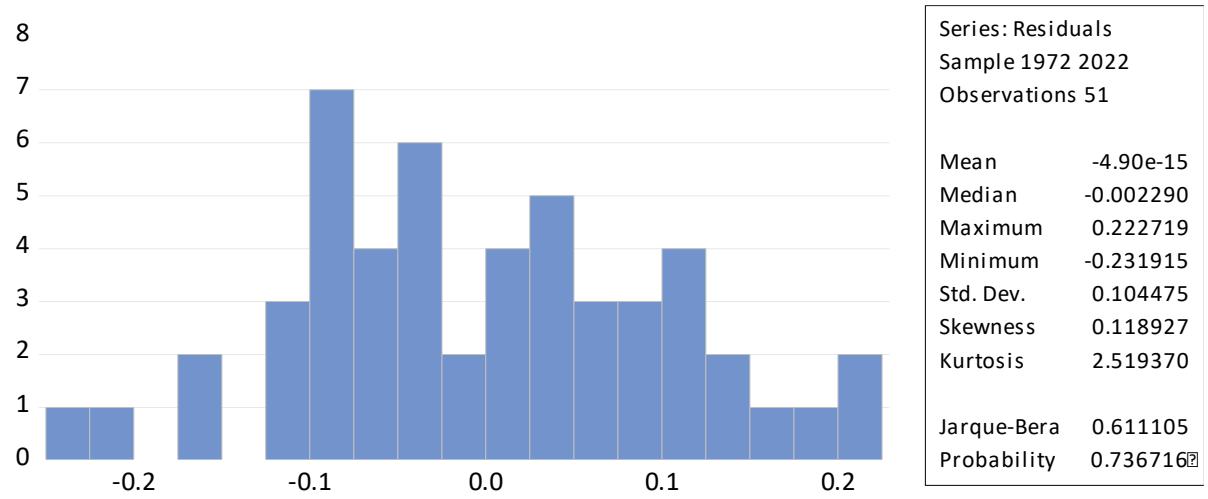

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال النتائج المبينة في الشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ: (Jarque-Bera) بلغت (Prob=0.736716) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه تأكد لنا قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي توضح لنا أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج Cumulative SUM

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares). ومن أجل إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي نقوم باستخدام اختبار Cumulative SUM حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا كان المنحنى خارج الحدود ومن خلال النتائج تظهر لنا الاستقرار الهيكلي للنموذج في الشكل أدناه:

الشكل رقم 6: يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

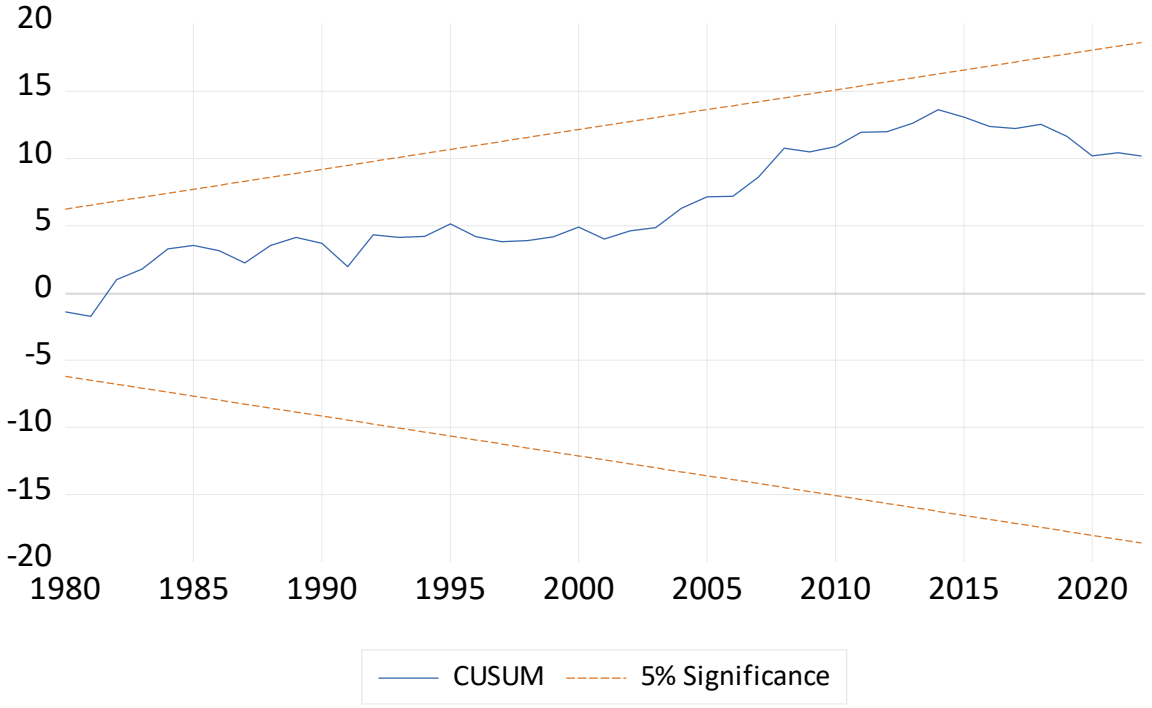

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

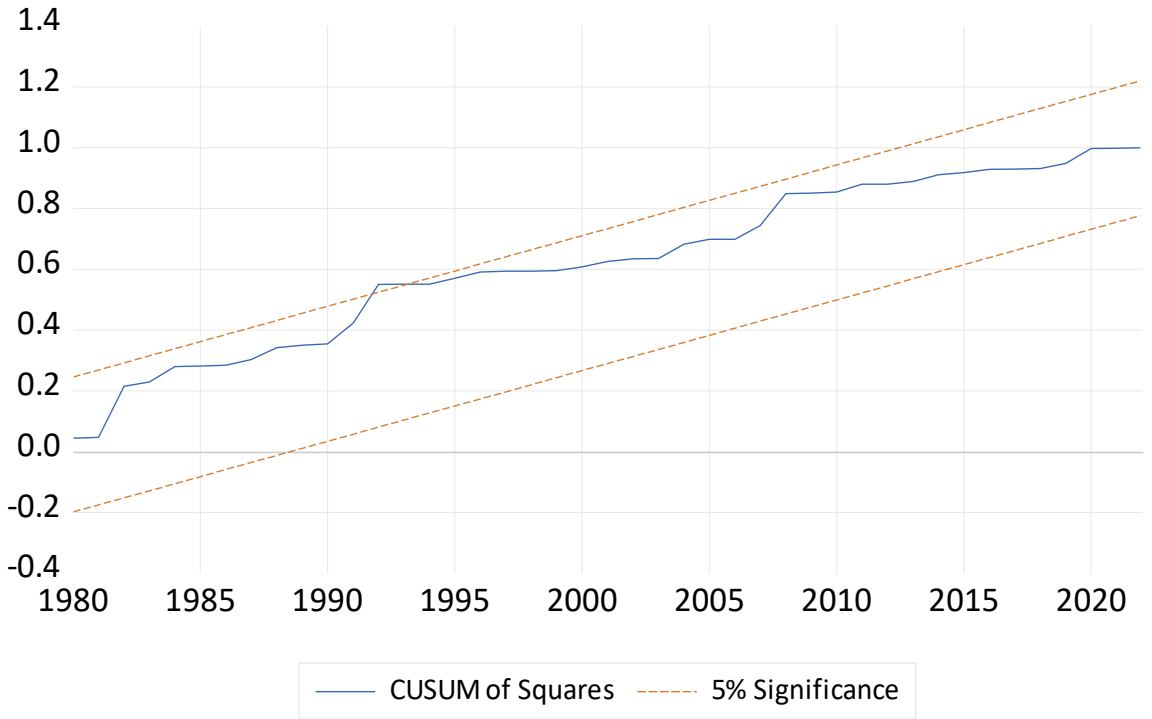

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال النتائج في الشكلين أعلاه التي تبين نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM)، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجامها في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في بيانات الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجام بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة إذا استثنينا الانحراف الطفيف المسجل بين 1990 و1995 والذي سرعان ما يعود إلى الحدود الحرجة.

خامسا: إختبار Ramsey RESET: Regression Error Specification Test

الجدول رقم 12: يوضح نتائج اختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	0.826570	42	0.4132
F-statistic	0.683218	(1, 42)	0.4132
Likelihood ratio	0.822946	1	0.3643

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال النتائج في الجدول أعلاه المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات البرنامج نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob=0.4132) أكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول الفرضية (H_0) التي مفادها بأن النموذج موصوف بشكل جيد، وملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي

أولا: معامل تصحيح الخطأ ECM: Error Correction Model

من خلال مخرجات البرنامج يمكن ملاحظة أن معامل التصحيح سالب (Coefficient= -0.093617) وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، ومعنوية باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.= 0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%). هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 9.36% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

الجدول رقم 13: يوضح نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ

ECM Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	0.197124	0.100682	1.957879	0.0568
D(LNER)	-0.471902	0.105306	-4.481226	0.0001
D(LNINF)	0.033360	0.023310	1.431109	0.1596
D(LNINF(-1))	0.064535	0.023617	2.732640	0.0091
CointEq(-1)*	-0.093617	0.015211	-6.154486	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانيا: اختبار معنوية النموذج

من خلال مخرجات البرنامج في الجدول رقم 14 (أدناه) وبقيمة إحصائية (F-statistic=396.2100) أكبر من القيمة الجدولية، و0.0000= Prob (F-statistic) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

ثالثا: صلاحية النموذج

لاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع الواردات (LNM)، نستعمل معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)، $\overline{R^2} = 0.9822$، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة 98.22% تغير الواردات في الجزائر والنسبة المتبقية 1.78% تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

الجدول رقم 14: يوضح نتائج اختبار معنوية وصلاحية النموذج

R-squared	0.984733	Mean dependent var	23.61728
Adjusted R-squared	0.982247	S.D. dependent var	0.845535
S.E. of regression	0.112659	Akaike info criterion	-1.385810
Sum squared resid	0.545754	Schwarz criterion	-1.082778
Log likelihood	43.33815	Hannan-Quinn criter.	-1.270012
F-statistic	396.2100	Durbin-Watson stat	1.972851
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

- **تحليل النتائج والقراءة الاقتصادية:**

قمنا في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الواردات في الجزائر كمتغير تابع وكل من أسعار الصرف والتضخم كمتغيرات مستقلة، حيث توجد علاقة طردية ومعنوية بين أسعار الصرف والواردات حيث أنها تؤثر تأثيرا إيجابيا في الواردات فإذا ارتفعت أسعار الصرف بوحدة واحدة ترتفع الواردات بـ 0.2039 وحدة، في حين توجد علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والواردات، حيث أنها توثر تأثيرا عكسيا على الواردات أين وجدنا أن وحدة واحدة من التضخم يخفض الواردات بـ .0.2645 وحدة.

كما توصلنا في دراستنا هذه إلى تفسير تغير الواردات في الجزائر بدلالة متغيرين اقتصاديين وهما أسعار الصرف والتضخم بنموذج خال من عديد المشاكل القياسية والرياضية، وذي صلاحية وجودة إحصائية وصلت إلى نسبة (98.22%).

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة الجانب التطبيقي يمكننا القول بأن الواردات في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم السائدة، ويعرف الاقتصاد الجزائري باعتماده الكبير على إيرادات قطاع المحروقات، ونظرا لنقص الإنتاج الصناعي في الجزائر أصبح لزاما على الدولة اللجوء إلى الاستيراد من أجل سد العجز في احتياجاتها من المواد الاستهلاكية وغيرها من الضروريات السلعية والخدمية، وعليه وجب عليها انتهاج بعض السياسات النقدية والتجارية التي تجعلها تتحكم بشكل جيد في قيمة العملة ومعدلات التضخم و الأسعار والتي ينجر عنها الانخفاض والارتفاع في قيمة وكمية الواردات، أين يجب عليها أيضا تشجيع الاستثمار بغرض التقليص من فاتورة الواردات من السلع والخدمات بإنتاجها محليا. فانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم ينعكس في زيادة تكلفة الواردات ونقص الطلب الكلي عليها والعكس صحيح.

خاتمة

خاتمة

الخاتمة العامة

انطلاقا مما سبق في دراستنا التي تناولت تأثير أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2022، وجدنا أن الانفتاح الذي عرفته الأسواق العالمية وتحرير المعاملات والمبادلات الاقتصادية بكافة أشكالها وتزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية خاصة للدول التي تعاني من هشاشة اقتصادها مثل الجزائر التي يرتكز جل اقتصادها على عائدات الريع البترولي الذي يتحكم في أسعارها سوق العرض والطلب العالمي على النفط، حيث أصبح لزاما على الدولة الجزائرية انتهاج سياسات من شأنها التحكم في استقرار أسعار الصرف والسيطرة على التضخم من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وحماية المستهلكين والمؤسسات من تبعات ارتفاع أسعار الواردات.

ومن خلال ما تم استنتاجه في دراستنا تبين أن أسعار الصرف تعتبر أداة للربط بين قيمة السلع والخدمات في السوق المحلية بنظيرها في السوق الأجنبية، وأن استيراد السلع من الخارج يزيد من الطلب على العملة الأجنبية في السوق الوطني، وبالتالي فإن الواردات تؤدي إلى الرفع من قيمة العملة الأجنبية في السوق المحلية، لذلك يجب على الجزائر العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات بدون استثناء وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يجعلها رهينة تقلبات أسعار النفط العالمية وبالتالي التحكم في سياسة اقتصادها.

ومن المعلوم عن السوق المحلية الجزائرية أنها لا تفي باحتياجات المستهلكين لقلة الإنتاج الوطني وأن الدولة الجزائرية تستورد معظم حاجياتها من السوق الخارجية لسد العجز القائم في السوق المحلية، ونتيجة للطلب المتزايد على السلع والخدمات التي يتجاوز قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل مستمر يجعل بمعدلات التضخم مرتفعة ومتزايدة، ولذلك وجب على الدولة الجزائرية اتخاذ عدة تدابير من شأنها التحكم في أسعار السلع والخدمات وذلك بتشجيع الإنتاج المحلي ودعمه بمنح الأولوية للقطاع الإنتاجي بتقديم حوافز ضريبية وتمويل ودعم

فني للشركات المستثمرة فيه من أجل الزيادة في الإنتاج الوطني وخفض تكاليفه والذي يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات في السوق الوطنية.

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة إلى نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الواردات الجزائرية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف وارتفاع وانخفاض معدلات التضخم، حيث توصلنا لوجود علاقة طردية بين أسعار الصرف والواردات، أي كلما ارتفعت أسعار الصرف أدى بالواردات إلى زيادة الطلب عليها؛
- كما توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والواردات، أي أنه كلما زادت معدلات التضخم أدت إلى انخفاض الواردات؛
- وجود فترات لانخفاض أسعار صرف الدينار الجزائري أمام قيمة الدولار الأمريكي راجع لتخفيض الو.م.أ في قيمة الدولار الأمريكي لأهداف اقتصادية مما تأثر به الاقتصاد الجزائري وهذا من الطبيعي أن يتأثر بالصدمات الخارجية،
- حصيلة الواردات الجزائرية كانت في ارتفاع متزايد ومستمر خلال الفترة 2002-2014 أين سجلت سنة 2014 أعلى حصيلة لها وذلك مما أسفرت عنه مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية في الجزائر بتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي يحتاج إلى الاستيراد بشكل كبير كون الجزائر تستورد معظم احتياجاتها من الخارج.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة إشكالية دراستنا، سنقوم باختبار فرضيات البحث التي وردت في المقدمة فيما يلي:

- نفي الفرضية الرئيسية التي مفادها أنه توجد علاقة عكسية بين أسعار الصرف والواردات وعلاقة طردية بين التضخم والواردات في الأجل الطويل في الجزائر وهذا من خلال ما توصلنا إليه في نتائج الدراسة أين وجدنا أن الواردات الجزائرية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف بوجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار الصرف والواردات، كما تتأثر الواردات الجزائرية أيضا بشكل حساس بارتفاع وانخفاض معدلات التضخم أين وجدنا علاقة عكسية ومعنوية بين معدلات التضخم والواردات.

- نفي الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها أن ارتفاع سعر الصرف الإسمي يؤدي إلى نقص الطلب على الواردات في الجزائر، حيث اتضح من خلال نتائج الدراسة القياسية أنه كلما كان الارتفاع في سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري أدى إلى زيادة الطلب على الواردات في الجزائر؛
- تحقق الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها أن الارتفاع في معدلات التضخم المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة الأقل ثمنا، من خلال ما توصلنا إليه في الدراسة القياسية التي وجدنا فيها أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والواردات الجزائرية.

خاتمة

التوصيات

بناء على نتائج البحث المتوصل إليها في دراستنا يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها التحكم في أسعار الصرف والقضاء على ارتفاع معدلات التضخم والتقليل من الواردات ونلخصها فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار المحلي ودعم المؤسسات الناشئة وحمايتها لزيادة الإنتاج الوطني والتقليل من الواردات ومنافسة السلع المستوردة؛
- السعي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع خاصة منها الغذائية الأكثر استهلاكا بهدف التخفيض من فاتورة الاستيراد؛
- تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني بزيادة الاهتمام بقطاع الفلاحة الذي تمتلك فيه الدولة الجزائرية ميزة تنافسية؛
- زيادة الرقابة على السوق الموازية للصرف وضبطها وفتح مكاتب صرف خاصة خاضعة لقوانين الدولة من أجل التحكم في استقرار أسعار الصرف؛
- ضبط قوائم السلع الممنوعة من الاستيراد للتحكم في عدم استيراد الكماليات التي تستنزف العملة الصعبة؛
- إعطاء عناية أكثر للقطاع الخاص من طرف الدولة وتقديم تسهيلات وإعفاءات جبائية وجمركية للمستثمرين في القطاع الإنتاجي لاستيراد التجهيزات والمعدات الموجهة للإنتاج من أجل تشجيع الإنتاج المحلي ومنافسة السلع المستوردة؛
- إعطاء مرونة للقطاع الإنتاجي وذلك عن طريق التنويع الاقتصادي من أجل مواجهة الطلب الداخلي المتزايد على السلع والخدمات المحلية والسعي إلى سد أقصى حد من الحاجيات الوطنية بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي تجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار للحد من ارتفاع معدلات التضخم.؛

- إتباع سياسات فعالة للسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار أسعار الصرف وذلك لحماية المستهلكين والشركات من التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الواردات خاصة الموجهة للإنتاج؛
- التحكم في العرض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم، وكذا التقليل من الإصدار النقدي برفع أسعار الفائدة لامتصاص الكتلة النقدية وتقليل الإنفاق العام والزيادة في الإيرادات للقضاء على العجز المالي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الضغط على قيمة العملة؛
- تشجيع الاستثمار في المجالات التي تذر بالعملة الصعبة للبلاد كالاستثمار في المجال الخدمي مثل الجانب الصحي والسياحي وغيره من الخدمات.

آفاق الدراسة:

في هذا الشأن نطرح آفاق علمية مستقبلية جديدة ذات صلة بموضوعنا منها:

- أثر تقلبات أسعار الصرف والتضخم على الصادرات خارج المحروقات.
- أثر أسعار الصرف والتضخم على الميزان التجاري.

المصادر والمراجع

المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007.

2- أحمد زهير شامية، مبادئ الاقتصاد 2، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010.

3- أسامة يزيد بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999.

4- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2017.

6- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

7- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

8- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.

9- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

10- سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان- الأردن، 2014.

11- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

12- طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2007.

13- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003-2004.

15- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

16- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

17- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

18- فرنسيس جيرونيلام، ترجمة محمد غرير ومحمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية قاربونيس بنغازي، ليبيا، 1991.

19- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

20- كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

21- محمود حسين الوادي، أحمد العساف، الاقتصاد الكلي، جامعة الزرقاء الأهلية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01 - 2009.

22- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.

23- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة محمد منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

24- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

25- نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة مصر، 2006.

ثانيا: البحوث الجامعية

26- الحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.

27- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، جامعة قسنطينة، 2001-2002.

28- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013.

29- خديجة بلبيوض، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري – دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017.

30- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

31- سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)، مذكرة دكتوراه تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2020-2021.

32- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006.

33- صوطة وهيبة، قالمي راوية، آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة للفترة 2010 - 2016، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قالمة، 2018 -2017.

34- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر 1994 – 2003"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية، جامعة الشلف، 2004-2005.

35- ليلى على القشاط دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة 1994-2012، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، السودان، 2015.

36- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

37- زينب البشير علي الأسطى، أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الواردات في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2016، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية ليبيا، 2020.

ثالثا: المقالات العلمية

38- بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 10 ،2014.

39- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

40- بن زروق إيمان، أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 39، جامعة باتنة، 2022.

41- بوخاري بولرباح، بن مريم محمد، تقدير أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف في الجزائر (1970-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2023.

42- جمال بوزكري، تراري مجاوي الحسين، دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة بشار، 2019.

43- صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات- العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، 2018.

44- عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015.

45- عبد الله قوري يحيى، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14 ،2014.

46- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة قياسية" خلال الفترة 1990- 2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017.

47- كبداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول "MENA"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013.

48- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013.

49- هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، 2019.

رابعا: التقارير

50- التقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2013.

51- التقرير السنوي لبنك الجزائر، سبتمبر 2017.

52- التقرير السنوي لبنك الجزائر، جويلية 2018.

53- التقرير السنوي لبنك الجزائر، سبتمبر 2023.

خامسا: المراجع الأجنبية

54- ENNEMRI Nasreddine, La relation entre le taux de change, l'importation et l'exportation en Algérie, Revue AL-MAKKAR pour les études économiques, Numéro 01, 2017.

55- NGUYEN, Nga Hong and all, The Impact of Exchange Rate on Exports and Imports: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business. Vol :08, N° :05, 2021.